

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية
خلال الفترة ما بين 1990-2000

بشار خالد فالج الدبوبي

رسالة ماجستير

القدس، فلسطين

2006-1426

العلاقات السياسية الاردنية - الامريكية
خلال الفترة ما بين 1990-2000

اعداد:

بشار خالد فالح الدبوبي

بكالوريوس: علوم سياسية وادارة عامة. اسم الجامعة: الجامعة الاردنية
اسم البلد: المملكة الاردنية الهاشمية

المشرف الرئيس: الاستاذ الدكتور محمد الدجاني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في مسار الدراسات الامريكية
برنامج الدراسات الاقليمية- كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

2006-1426

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
البرنامج/ الدراسات الاقليمية - الامريكية

اجازة الرسالة

العلاقات السياسية الاردنية الامريكية خلال الفترة 1990-2000

الطالب: بشار خالد فالح الدبوبي
الرقم الجامعي: 20320026

المشرف: الاستاذ الدكتور محمد الدجاني

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2006/5/17 من لجنة المناقشة المدرجة
اسمائهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الاستاذ الدكتور محمد الدجاني. التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: الاستاذ الدكتور منذر الدجاني. التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً: الاستاذ الدكتور سمير عوض. التوقيع:

القدس - فلسطين

2006-1426

الاهداء

أهدي موطني الذي منحني الأمان والاستقرار
ومليكي الذي منحني حرية الرأي والتعبير
إلى جيل الغد المنتظر الذي سيبعث شعاع الأمل
من ليل الهزيمة الطويل
إلى الذين فرقتهم حدود سايكس بيكو وجمعتهم لغة الضاد
إليهم جميعاً أهدى جهدي المتواضع

إقرار :

أقر أنا مقدم الرسالة انها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وانها نتيجة ابحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة او اي جزء منها لم يقدم لنيل اية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

بشار خالد فالح الدبوبي

التاريخ:

الشكر

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للاستاذ الدكتور محمد سليمان الدجاني الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة وكان مثالا للعالم المتواضع. كما أتقدم بالشكر الخاص لجميع الأساتذة الأفاضل في جامعتي العريقة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور محمد الدجاني

والدكتور منذر الدجاني

والدكتور سمير عوض

على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في مساعدتي إثناء إعداد هذه الدراسة.

التعريفات

اتفاقية التجارة الحرة (FTA): وقع الاردن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية في 24 تشرين اول عام 2000 وتبعها زيارة للملك عبد الله الثاني للولايات المتحدة، وفي 28 ايلول 2001 وقع الرئيس الامريكي جورج بوش القانون المتعلق بهذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 17 كانون اول 2001. ويعتبر الاردن الدولة العربية الاولى ورابع دولة على المستوى العالمي بعد اسرائيل وكندا والمكسيك التي توقع هذه الاتفاقية في 19 مادة تتناول مجالات تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفردية والبيئة والعمل والتجارة الالكترونية، وستفقد لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بحلول عام 2010 والتي تنطوي على اعفاء كلي ومتبادل على تعرفه جميع السلع المتبادلة.

اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية: وقع الاردن جدول الاعمال على المسار الاردني الاسرائيلي في 14 ايلول 1993 بعد توقيع جدول الاعمال الفلسطيني الاسرائيلي بيوم واحد وبتاريخ 25 تموز 1994 تم توقيع إعلان واشنطن حيث انتهت بموجبه حالة العداء والحرب بين الدولتين وفي وادي عربة تم توقيع معاهدة السلام بين الاردن وإسرائيل بتاريخ 26 تشرين الاول 1994.

انتفاضة الأقصى: حركة المقاومة الشعبية الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اشتعلت في 2000/9/29.

التحالف: حلف علني او سري بين دولتين او اكثر يتضمن تعهداً متبادلاً لكل منهما بتقديم الدعم العسكري والدبلوماسي حسب الحاجة او ما ينص عليه الاتفاق.

حرب الخليج الثانية: حرب نشبت بين العراق والدول المتحالفة ضده، لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991 ودفعت الكويت 60 مليار دولار امريكي لتغطية تكاليف الحرب.

سياسة الاحتواء: سياسة تبنتها ادارة الرئيس الامريكى هاري ترومان (1945-1951) سعت

الى بناء قواعد قوية في ارجاء العالم بهدف احتواء النفوذ الشيوعى ضمن حدود الدول

الشيوعية والحيلولة دون وقوع اوربا الغربية او دول العالم النامى تحت النفوذ الشيوعى.

صندوق المشاريع الرأسمالية Capital Fund Venture : هو مشروع خاص بتمويل

رؤوس الاموال للمشاريع الكبيرة تابع لصندوق النقد الدولى.

صندوق النقد الدولى : هيئة نقد دولية تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز

وباشرت اعمالها سنة 1947 فى مركزها بواشنطن وتهدف الى تشجيع التعاون المالى على

نطاق دولى.

مؤتمر مدريد للسلام : مؤتمر دولى بدأ اعماله فى العاصمة الاسبانية مدريد بتاريخ

1991/10/30 لمدة يومين بهدف احلال السلام فى الشرق الاوسط. ويعتبر اول خطوة

تصالح بين العرب والاسرائيليين.

مشروع قناة البحر الأحمر - البحر الميت : مشروع قناة يهدف الى ربط البحر الاحمر

بالبحر الميت.

الملخص

تهدف هذه الاطروحة الى دراسة العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية خلال عقد التسعينيات وإظهار الدور الأردني فى القضايا الإقليمية ومدى تأثيره على استقرار المنطقة. بالإضافة إلى إبراز

نقاط الضعف والقوة في العلاقات الأمريكية-الأردنية وكيفية تطويرها بحيث يتم الاستفادة من هذه الدراسة عند الحاجة إليها. وأخيراً بحث مدى تأثير العلاقات الأمريكية-الأردنية في نهضة الأردن الاقتصادية والاجتماعية.

ويوجد هناك نقاط تقاطع مشتركة بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية دبلوماسية وسياسية واقتصادية وامنية تسعى لحماية المصالح الاردنية الامريكية، وتعتبر العلاقات الاردنية الامريكية الحسنة هي الحل الامثل للعديد من المشكلات الاقتصادية والامنية التي يعاني منها الاردن ولدى الولايات المتحدة الامكانيات والنفوذ والموارد الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لمساعدة الاردن على تجاوز الصعوبات والعقبات التي تواجه نموه وتطوره. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، ومنهج التحليل الوسطي والمنهج الوصفي وقام الباحث بتقسيم البحث إلى تسعة فصول وخاتمة.

وخلصت الدراسة إلى أن حرب الخليج الثانية (1990-1991) أحدثت شراً في العلاقات الأردنية الأمريكية، إذ شهدت العلاقة بين الدولتين تدهوراً ملحوظاً بسبب الأزمة واختلاف المواقف السياسية بينهما، حيث نادى الأردن فيها بالحل العربي، واعتبر ذلك انحيازاً إلى جانب العراق، كونه لم ينسجم وسياسة الولايات المتحدة التي شنت حرب على العراق مع التحالف الدولي، وعلى اثر ذلك تعرض الأردن لشتى انواع الضغوطات السياسية والاقتصادية، وبدأ معاناة جراء تراجع جميع الأنشطة الاقتصادية التي سببها توقف المساعدات العربية والدولية، بالإضافة إلى الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على خليج العقبة وجملة التهديدات الأمنية لكيانه ووجوده كدولة، بطرح فكرة الوطن البديل مجدداً.

وتحسنت العلاقات الأردنية الأمريكية اثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية واصبحت في أحسن أحوالها وازدادت عمقاً لتؤسس لشراكة حقيقية، ويرى الباحث ان سبب قوة الأردن في علاقاته مع امريكا يعود إلى القيادة الهاشمية المعتدلة والى قدرة الأردن على مناورة الولايات المتحدة وتجنب الخجل الدبلوماسي الذي يشعر به كثير من العرب في تعاملهم مع السياسة الامريكية في المنطقة، فخدمة المصالح والأهداف الأردنية هي التي توجه سياسة الأردن الخارجية.

ويوصي الباحث بضرورة الحفاظ على حسن العلاقات الأردنية الامريكية كون ان الاردن يشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا استراتيجية مشتركة، بالإضافة إلى التزامها بعملية السلام. كما يوصي باستمرار التعاون بين الدولتين في اطار الثوابت والمصلحة الوطنية والقومية، والتي ستؤدي بالنهاية الى استقرار العلاقات الاردنية الامريكية بما يضمن للأردن الاستمرار بلعب دور حيوي في المنطقة يؤهله بشكل رئيسي.

ABSTRACT

**The Jordanian-American Relationship
during the period 1990-2000
by: Bashar Aldaboubi**

This thesis aims to study the Jordanian American relationship during the decade of the 1990s and to evaluate the significance and impact of this relation on the political and economic stability and security of the Jordanian political system. It also investigates American influence on the economic development of Jordan.

The study utilizes the historical methodology and the analytical approach to reach its conclusions.

The thesis is composed of nine chapters and the conclusions.

The study concludes that the second Gulf War (1990-1991) has caused a wide rift in the American Jordanian relations as a result of the clash in the policies of both nations on how to deal with the crises. On the one hand, Jordan called for an 'Arab Solution' to the crises and for resolving the conflict peacefully. On the other hand, the United States saw that the conflict cannot be resolved except through military intervention. This made the United States classify Jordan as siding with Iraq. Eventually the United States and its allies resolved the conflict by war. Consequently Jordan was exposed to political and economic pressures resulting in the deterioration of economic conditions in Jordan. In addition, the idea of Jordan as a substitute state for Palestine was revived to undermine the stability of the Jordanian political system.

However, in the aftermath of the Madrid Peace Conference held in late 1991, the Jordanian American relations began to improve and to take shape in the form of real partnership.

In 1999, HM King Hussein died and his son Prince Abdullah was proclaimed king to Jordan. The transition was peaceful and the young monarch worked hard on nurturing the Jordanian relationship with the United States.

The researcher recommends that Jordan continues to nurture its good relations with the United States as a strategic policy to protect its security

and stability in the region, in addition to its need for economic development.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	صفحة الغلاف الداخليه
ب	صفحة العنوان
ج	صفحة اجازة الرسالة
د	الاهداء
هـ	الاقرار
و	الشكر
ز	التعريفات
ط	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الانجليزية (Abstract)
1	الفصل الأول
	الإطار العام للدراسة
2	1-1 خلفية البحث
3	2-1 مشكلة البحث
4	3-1 اهمية البحث
5	4 1 مبررات البحث
6	5 1 اهداف البحث
6	6-1 أسئلة البحث
7	7-1 فرضيات البحث
8	8-1 حدود البحث
8	9-1 محددات البحث ومعوقاته
8	10-1 منهجية البحث
10	الفصل الثاني
	استعراض الادبيات
11	1-2 مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث
14	2-2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث
20	الفصل الثالث
	الخلفية التاريخية
21	1-3 مقدمة

22	2-3 الولايات المتحدة الامريكية والشرق الاوسط
29	الخلاصة
31	الفصل الرابع
	انواع المساعدات الخارجية واهدافها
32	1-4 مقدمة
33	2-4 اهداف برنامج المساعدات الامريكية
33	1-2-4 الاهداف السياسية
33	2-2-4 الاهداف الاقتصادية
34	3-2-4 الاعتبارات الاخلاقية
35	3-4 انواع المساعدات الخارجية
35	1-3-4 المساعدات الثنائية
35	2-3-4 المساعدات متعددة الاطراف
36	4-4 الاردن في اطار المصالح الامريكية
36	1-4-4 العامل الامني
37	2-4-4 العامل الجغرافي
38	3-4-4 العامل العقائدي (الايديولوجي)
39	5-4 انواع المساعدات الامريكية للاردن
39	1-5-4 المساعدات الاقتصادية
42	1-1-5-4 المساعدات المالية لدعم الميزانية
42	2-1-5-4 المساعدات التنموية
43	3-1-5-4 المساعدات الغذائية
44	4-1-5-4 مساعدات اخرى
44	2-5-4 المساعدات العسكرية
49	الخلاصة
54	الفصل الخامس
	المسيرة الديمقراطية والعلاقات الاردنية-الامريكية
55	1-5 مرحلة السكون - اللاحرب واللاسلم وسنوات الطفرة الاقتصادية
56	2-5 مرحلة التحول الديمقراطي 1989-1999
58	3-5 مرحلة تعزيز المسيرة الديمقراطية

60	الفصل السادس
	ازمة الخليج والعلاقات الاردنية الامريكية
61	1-6 مقدمة
63	2-6 الموقف الأردني من الاجتياح العراقي للكويت
67	3-6 نتائج ازمة الخليج على الأردن
70	الفصل السابع
	المسيرة السلمية والعلاقات الاردنية الامريكية
71	1-7 مقدمة
77	2-7 انهيار الاتحاد السوفييتي
77	3-7 النظام الدولي الجديد والصراع العربي الاسرائيلي
79	4-7 موقف الولايات المتحدة من اسرائيل
81	5-7 وضع الاردن الاقتصادي وانعكاساته على صانع القرار الاردني
82	6-7 مفاوضات السلام
83	7-7 المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية والموقف القومي
84	8-7 ابعاد المعاهدة الاردنية الاسرائيلية
89	الفصل الثامن
	العلاقات الاردنية الامريكية وانتقال الحكم 1999
90	1-8 مقدمة
91	2-8 علاقات الاردن الخارجية في العهد الجديد
92	3-8 الملك عبدالله الثاني والسلام
95	الفصل التاسع
96	النتائج
100	بيبلوغرافيا

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 خلفية البحث

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وانتهاج الولايات المتحدة لمبدأ الاحتواء، حلت الولايات المتحدة الأمريكية في موقع بريطانيا كمصدر رئيسي للمساعدات الخارجية والداعمة للمملكة الأردنية الهاشمية، وعمد الأردن على إقامة علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بدءاً بإنشاء علاقات دبلوماسية في العام 1949.

ونشطت الولايات المتحدة علاقاتها مع الأردن عام 1957 عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بأن الولايات المتحدة تنظر إلى استقلال الأردن وسلامته كأمر حيوي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ويكسب العام 1958 أهمية خاصة في العلاقات الأمريكية حيث جاءت الزيارة الأولى للملك حسين للولايات المتحدة بدعوة من الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور والتي لحقتها زيارات متعددة في عهد الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ويعتبر الاهتمام الأمريكي بالأردن تاريخياً من حيث الموقع نتيجة اعتباره جزءاً من الحزام الأمني للمنطقة، واسهامه في الدعم الأمني للخليج لحماية تدفق النفط ومقاومة المد الشيوعي من جهة أخرى. ومن هنا بدأ الدعم الأمريكي بجميع جوانبه منذ نهاية الخمسينيات ولكن بطريقة أقل من إسرائيل لكي تتم المحافظة على تفوق إسرائيل في المنطقة، كون الأردن بلداً صغير الحجم قليل الموارد، الأمر الذي جعله يعتمد وبشكل كبير على المساعدات الخارجية سواء من الغرب أو من

الدول العربية وخاصة دول الخليج للتعويض عن شح الموارد ولدعم برامجه الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تساعد على استقراره.

ونظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن كعنصر رئيسي وفاعل للسلام في منطقة الشرق الأوسط نظراً للسياسة المعتدلة والحنكة السياسية العالية التي كان يمتلكها الملك حسين إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يفصل بين الأردن وإسرائيل والمناطق الفلسطينية من جهة وبين ثلاثة دول عربية دائماً ما اختلفت في وجهات النظر والعقائد السياسية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والأردن لم يدخلوا في معاهدة، إلا أن سياسة الولايات المتحدة كانت متجهة منذ الخمسينيات نحو الاهتمام بمستقبل الأردن السياسي وحماية أمنه واستقراره، وفي الفترة التي حكم بها الملك حسين (1952-1999) حاول خلالها الموازنة ما بين مصالح الأردن والحفاظ على علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

1-2 مشكلة البحث

كشفت فترة التسعينيات من القرن الماضي كثير من الاختلافات في التوجهات السياسية لكل من الولايات المتحدة والاردن حول العديد من القضايا الإقليمية واهمها أزمة الخليج التي أدت إلى تدهور العلاقات الأردنية-الأمريكية، حيث تمسك الأردن بمصالحه الوطنية ومواقفه الإقليمية، أما بالنسبة للجانب الأمريكي فقد اعتبرت أن هذا الاختلاف خروجاً عن أهدافها السياسية الامنية الامريكية للمنطقة.

ولو أطلعنا على واقع السياسة الخارجية الأمريكية في ال تسعينيات في المنطقة العربية لوجدنا ما يلي:

- حصار العراق والسودان وليبيا وما نتج عنه من مشكلات في جميع مجالات الحياة.
- استخدام القوة العسكرية أكثر من مرة ضد دول عربية منها العراق والسودان.

- الدعم غير المشروط لإسرائيل. والذي يتضمن استمرار الاحتلال الاسرائيلي و إقامة

المستوطنات و بناء جدار الفصل العنصري ومصادرة الاراضي الفلسطينية و قصف منازل الفلسطينيين وغير ذلك.

1-3 أهمية البحث

أحدثت حرب الخليج الثانية شرخاً في العلاقات الأردنية- الأمريكية، حيث شهدت العلاقة تدهوراً ملحوظاً بسبب الأزمة واختلاف مواقف الدولتين والسبل الواجب اتباعها لحل الأزمة، حيث نادى الأردن بالحل العربي للأزمة، وأعتبر في ذلك الوقت منحازاً إلى جانب العراق، وغير منسجم مع سياسة الولايات المتحدة التي قادت تحالفاً من (30) دولة لإخراج العراق من الكويت، وعلى أثرها تعرض الأردن إلى شتى أشكال الضغط السياسي والاقتصادي، وبدأ يعاني من تراجع في جميع الأنشطة الاقتصادية والتي سببها توقف المساعدات العربية والدولية، والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على خليج العقبة، ورافق ذلك جملة من التهديدات الأمنية لكيانه ووجوده كدولة، بطرح فكرة الوطن البديل مجدداً.

وتبرز أهمية دراسة القضايا الهامة التي تتمحور حولها هذه العلاقة بهدف فهم ابعادها ومحاولة الأردن السعي للحفاظ على المصالح القومية بما يحقق تفهم اكبر من قبل الإدارة الأمريكية للمصالح الوطنية الأردنية، فضلاً عن مزيد من الارتقاء بالإدوات الأكاديمية التي تفيد الباحثين وأصحاب القرار، وهو ما يمكن أن نلمسه من خلال هذه الدراسة. وتكمن أهمية البحث فيما يلي:

- حساسية وأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

- يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة كونه يعالج موضوعاً لم يعالج من قبل الباحثين.

- أهمية الاستفادة من الدور الأمريكي في المنطقة، ومحاولة وجود قوى أخرى غير إسرائيل مؤثرة في القرار الأمريكي.

1 6 مبررات البحث

من أهم مبررات هذه الدراسة قلة الاهتمام بدراسة هذا الموضوع وعدم نيته ما يستحق من الاهتمام على المستوى الأكاديمي، فلم يتوفر أي تقييم أردني خاص للعلاقة التي تربط الأردن بالولايات المتحدة لفترة التسعينات، ولم تتوفر رؤية تجيب على الاسئلة الأساسية في هذا الموضوع. إن ندرة البحوث المتخصصة في دراسة العلاقات الأردنية-الأمريكية دفعت الباحث إلى دراسة هذا الموضوع.

1 7 أهداف البحث

يملك الأردن خطوط المواجهة مع إسرائيل بالإضافة إلى احتوائه على أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وكل ذلك أعطى الأردن أهمية فاقت حجمه الجغرافي وجعلت اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية مدار اهتمام خاص من قبل القوى الإقليمية الرئيسة المحيطة به والقوى العالمية الأخرى المعنية بالمنطقة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. وتسعى هذه الدراسة الى دراسة التطور التاريخي للعلاقات السياسية الأردنية-الأمريكية واثرها على السياسة الخارجية الاردنية وتحليل الصراع القائم بين الدول العربية واسرائيل والخلافات العربية-العربية وانعكاساتها على العلاقات الاردنية-الامريكية. وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. إظهار الدور الأردني في القضايا الإقليمية ومدى تأثيره على استقرار المنطقة.
2. إبراز نقاط الضعف والقوة في العلاقات الأمريكية-الأردنية وكيفية تطويرها بحيث يتم الاستفادة من هذه الدراسة عند الحاجة إليها.
3. إظهار الدور الأردني لحل القضية الفلسطينية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.
4. دراسة مدى تأثير العلاقات الأمريكية-الأردنية في نهضة الأردن الاقتصادية والاجتماعية.

1-6 أسئلة البحث

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي النقاط المشتركة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاردن والتي تهدف إلى حماية المصالح الأمريكية من جهة وبين المواقف القومية الأردنية من جهة أخرى؟

2. ما يجعل صانع القرار الأردني على اهتمام مباشر بالشأن الأمريكي والمواقف الأمريكية إزاء

التطورات العربية والإقليمية والدولية؟

3. هل تعتبر العلاقات الحسنة مع الولايات المتحدة الحل الأمثل لكل المشكلات التي يعاني منها

الأردن بعد ان اصبحت تمتلك وسائل القوة والسيادة والتفرد في العالم اقتصادياً وعسكرياً

وتكنولوجياً؟

4. ما هو المطلوب أردنياً من هذه العلاقة؟ ما هو المتوقع منها؟ وما هي آفاق تطويرها بحيث

تستجيب لمصالح الطرفين؟

5. ما تأثير عملية السلام مع إسرائيل على العلاقات الامريكية الاردنية خلال عقد التسعينيات؟

وما مدى صحة القول أن الأردن تقدم إلى السلام مدفوعاً بالرغبة لتحسين علاقاته مع الولايات

المتحدة، بعد أن وصل الاقتصاد الأردني إلى درجة الأزمة لتسهيل الدخول في عملية السلام؟

7-1 فرضيات البحث

ان فرضيات هذه الدراسة هي ما يلي:

- أن الدول المانحة للمساعدات تزداد قدراتها على التأثير على سياسات الدول المتلقية للمساعدات. وتهدف المساعدات الخارجية الى خلق حالة اعتمادية للدول المستفيدة على الدول المانحة وتكييف سلوك الدول المستفيدة حسب رغبات الدول المانحة، وكلما سارت الدول المستفيدة ضمن السياسات المرسومة لها يزداد حجم المساعدات التي تتلقاها.
- السياسة المعتدلة التي ينتهجها الأردن وبالرغم من موقعه الجغرافي بين اسرائيل ودول عربية قوية، يعطيه أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كونه يعتبر دولة مؤهلة لاتخاذ مواقف داعمة للاعتدال ولتنشيط عملية السلام في المنطقة.

- ازدياد التقارب الأردني-العراقي في عهد الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين كان له اثر سلبي عكسي على العلاقات الاردنية-الأمريكية بسبب تردي العلاقات العراقية-الامريكية.
- تحسن العلاقات الأردنية-الأمريكية يؤدي الى ازدياد فرص الاستقرار السياسي للنظام الأردني وفي خلق توازن سياسي في المنطقة.

8-1 حدود البحث

تشمل حدود هذه الدراسة العلاقات الاردنية-الامريكية للفترة الزمنية بدأ من عام 1990 الى عام 2000 حيث رافق هذه المرحلة تطورات محلية واقليمية ودولية هامة بدأت بالمسيرة الديمقراطية الأردنية وحرب الخليج الثانية والمسيرة السلمية، واثاقية اوسلو ووتوقيع معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، بالإضافة إلى وفاة الملك حسين وانتقال السلطة للملك عبدالله الثاني.

9-1 محددات البحث ومعوقاته

يقع نطاق البحث في الفترة الزمنية ما بين 1990-2000، ومن اهم المعوقات للبحث عدم توفر المصادر والمراجع والوثائق الدقيقة التي تناولت الموضوع وبشكل خاص فيما يتعلق بحجم المساعدات الأمريكية للأردن ومدى تأثيرها وانعكساتها.

10-1 منهجية البحث

يستخدم الباحث عدة مناهج لإثراء الدراسة وهي كالتالي:

1. المنهج التاريخي: والذي يقوم على " تتبع الظاهرة" ويهدف الى تفسير الاحداث والكشف عن العوامل التي ادت اليها والنتائج التي تمخضت عنها. ان التاريخ مصدر هام من مصادر

المعلومات السياسية فالخبرات الماضية تساعد على فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل. وهو يعتمد على دراسة الاحداث السياسية حسب تسلسلها التاريخي حيث تترتب معرفة الحاضر على تجارب الماضي، وقد استخدمه الباحث لإثراء الموضوع المتعلق بمسار العلاقات الأردنية . الأمريكية في معوقاتا ومتغيراتها منذ نشأتها وتطورها طوال سنوات الدراسة.

2. منهج التحليل الوسطي: حيث يقوم الباحث بوصف العلاقات الأمريكية الأردنية وتحليل أثر

معاهدة السلام وحرب الخليج، على هذه العلاقات. وما ارتبط بهذا التأثير على العلاقات من

أحداث وتطورات تمهيداً لإبراز الدور الذي لعبته الولايات المتحدة لدى صناع القرار الأردني.

3. المنهج الوصفي: والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف التي نحاها. ويشمل

بعض الانواع من المقارنات ويحاول استكشاف العلاقات بين المتغيرات، ويدرس الباحث ظاهرة من

الظواهر عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع ووصفها وصفاً يوضح خصائصها

واسبابها، للوصول الى استنتاجات محددة بشأنها.

الفصل الثاني
استعراض الادبيات

الفصل الثاني استعراض الادبيات

1-2 مراجعة الكتب المتعلقة بالبحث

ينطوي كتاب الحسين حياة على الحافة تاريخ ملك ومملكه لمؤلفه رولان دلاس على تاريخ المملكة الاردنية الهاشمية في المعنى المنهجي-الشامل، وبضم ما يزيد عن قرن من هذا التاريخ الحافل بالتطورات والمحطات، وهو كتاب على اهميته وغناه ودقته، يعبر عن رؤية مؤلفه لتاريخ يتجاوز في دلالاته حدود المملكة الراسخه الى ما هو ابعد.

ويعالج عدد من الكتاب والمؤلفين موضوع العلاقات الاردنية-الامريكية من جوانب متعددة. ومن هؤلاء كتاب السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق للمؤلف د. محمد عوض الهزائمه الذي يلقي الضوء على السياسة الخارجية الاردنية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث يصف السياسة الخارجية من واقع الاردن ظروفًا وعوامل في ضوء التطورات الاقليمية والدولية.

وتعالج د. مديحه المدفعي في مؤلفها الاردن وحرب السلام دور الاردن في جهود الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط خلال ادارات الرؤساء جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش (الاب). وتتناول المدفعي الاحداث التي كانت ذروتها قرار الملك حسين بقطع الروابط مع الضقة الغربية. وتتابع المؤلفة تطور الاستراتيجية الامريكية خلال عقد الثمانينات وتحلل تأثير العلاقات الامريكية الاردنية على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط، وتفسر اسباب فشل السياسة الامريكية في تحقيق السلام.

ويرى دان تشيرجي في كتابه **الولايات المتحدة والسلام في الشرق الاوسط** ان الولايات المتحدة لم تر ما يدعو للمغامره بإثارة وتغيير وضع قائم مناسب او ان تورط نفسها في متاعب داخلية اذا ما شاركت بصورة اكثر نشاطاً في المشكلة الفلسطينية. وكانت النتيجة استمرار ما اصبح نمطاً ثابتاً لصنع السلام في عهد الرئيس رونالد ريغان بمعنى انه بينما كان يعلن عن التسوية بين اسرائيل وخصومها العرب على اعتبارها هدفاً امريكياً رئيسياً، فإن افعال واشنطن كانت تكذب اقوالها، وظلت -في الوقت نفسه- المساعدات الاقتصادية العسكرية الامريكية تقدم لإسرائيل دون نقصان. ولم يكن قليلا عدد المراقبين الذين حذروا من سير الاحداث المتعاقبة في الشرق الاوسط، ولكن صانعي السياسة الامريكية اظهروا لامبالاة بهذه التحذيرات.

واكدت ازمة الخليج وتقصد نتائجها، المركزية المبرره للقضية الفلسطينية على المصائر السياسية في الشرق الاوسط، ولم يعد هناك ادنى شك في ان استمرار الانكار للحقوق القومية للشعب الفلسطيني يدعو الى عدم الاستقرار الإقليمي. وقد اصدرت الحكومة الاردنية **الكتاب الابيض الاردن وازمة الخليج وذلك** لشرح سياساتها خلال مختلف مراحل ازمة الخليج بين صيف 1990 واوائل سنة 1991، معززة ذلك بالوثائق الرسمية، سواء اكانت من مصادر رسمية او خاصة.

ويدافع كتاب **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة** الخارجية لمؤلفيه ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان عن سياسة الارتباط حتى مع الدول المارقه من المنظور الامريكي، والتي تتضمن استخدام الحوافز الايجابية كوسيلة لتعديل سلوك النظم المناوئة للولايات المتحدة، ويؤكد انها اكثر فعالية من سياسة العقاب. ويلقي الضوء على التكاليف الباهظة للجوء للجزء او القوه العسكرية، ويؤكد ان استخدام الحوافز لا العقوبات يلائم عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث جعلت العولمة عزل اي بلد امراً غير ممكن، وجعل انهيار الاتحاد السوفييتي الاغراءات الامريكية اكثر جاذبيه

لمن اعتمدوا من قبل على السوفييت. ويقدم الكتاب سبع حالات لتأكيد جدوى سياسة الارتباط: مع الصين، إيران، العراق، كوريا الشمالية، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفييتي وفيتنام.

ويعالج الدكتور حسين كنعان في كتابه **مستقبل العلاقات العربية-الامريكية** بطريقة موضوعية،

السؤال للمعضلة المتعلقة بالعلاقات العربية-الامريكية ومسألة الصراع العربي الصهيوني وما

يشوب هذه المسألة المعقدة من تناقضات وسوء فهم وتقدير لها ولآلية العمل عليها، ولكن بالوقت

ذاته يرى المؤلف أن هذه العلاقة معقدة ولكن من الممكن تفهمها عن طريق المنطق الوضعي

وليس بالتمنيات ولا بالانتقادات الشخصية والغرائزية. ويحاول الدكتور كنعان ان يجيب على بعض

الاسئلة التي من الممكن اجابتها ان تساعد على السلام والاستقرار في الشرق الاوسط.

ويتناول ثروت سلامه العمرو في كتابه **"المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في الاردن**

1985-1995 "موضوع المساعدات الخارجية الامريكية كاداة للسياسة الخارجية خلال الفترة

الممتدة من عام 1985-1995 وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه المساعدات على مستوى التحول

الديموقراطي في الاردن في ظل الظروف الدولية التي جعلت من الولايات المتحدة الامريكية قوه

مهيمنة عالمية، وانطلقت الدراسة من فرضية اساسية هي ان ثمة علاقة ايجابية (طردية) بين تقديم

المساعدات الامريكية وبين مستوى التحول الديمقراطي في الاردن. وهل زيادة المساعدات

الامريكية ادت الى زيادة التحول الديمقراطي في الاردن. ام العكس؟

وتبرز اهمية الدراسة من تأثير الظروف الدولية على توجه السياسة الخارجية الامريكية في منطقة

الشرق الاوسط، فبإنتهاء الحرب الباردة تدنت اهمية القوة العسكرية للدول الكبرى، وظهرت قضايا

اكثر اهمية في السياسة الدولية مثل قضايا التجارة والتطوير والتنمية، وعدم الاعتماد على التسلح

بل تخفيض النفقات العسكرية التي كانت تشكل رقماً مرتفعاً جداً في المخصصات المالية للدولة،

وتم الاعتماد على المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية عادة بشروط تحددها ضمن سياستها.

ويحاول وهيب الشاعر في كتابه " الاردن .. الى اين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية" (2004) فهم ما حدث على المسرح الاردني واسبابه ودوافعه وما هو قائم الان وامكانياته ومخاطره ويشرح الكاتب التحديات المستقبلية التي يواجهها الاردن ويعرف القضايا ويشرحها في محاولة لكشف استحقاقاتها المستقبلية واسبابها التاريخية ومكوناتها وارتباطاتها وعناصر علاجها وذلك بغرض توسيع الرؤى المتطلعة لتوخي الحلول الشاملة وغير المتناقضة في اجراءاتها ونتائجها.

2-2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالبحث

يعالج نبيل النل في رسالة ماجستير اعدھا للمعهد الدبلوماسي الأردني (2003)، بعنوان " العلاقات السياسية الأردنية-الأمريكية في الفترة 1990-2000" التطور التاريخي للعلاقات السياسية الأردنية الأمريكية بالإضافة إلى الكشف عن العوامل التي اثرت وما زالت تؤثر في صياغة هذه العلاقات، كما تهدف إلى تقديم رؤية مستقبلية لتطوير هذه العلاقات وتفعيلها على أساس الفهم الأفضل لحاجات ومصالح طرفيها والسعي لتلبيتها. وأخير التعرف على تأثير هذه العلاقات على جهود الأردن التنموية وسياسته في الإقليم.

وتناولت هذه الدراسة التطورات التي حدثت على صعيد القضية الفلسطينية بعد أزمة الخليج، وتأثيرها على العلاقات الأردنية-الأمريكية، حيث تضمنت رؤية الولايات المتحدة وجهودها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، والتي أعطت الدور الأمريكي زخماً وقوة تمكنت من خلاله قيادة أطراف النزاع حول مؤتمر السلام في مدريد. كما تناولت القضية العراقية وتأثيرها على العلاقات الأردنية-الأمريكية خاصة وأن الأردن يرتبط بعلاقات استراتيجية مع العراق يقابلها علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد السياسي والاقتصادي، ومعاناة الأردن في تحقيق التوازن ما بين البلدين. وتتناول الدراسة العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية وحجم

المساعدات للآردن سواء كانت الاقتصادية أو العسكرية، التي قدمتها الولايات المتحدة للآردن على مدى سنوات الدراسة وتأثيرها على توجه الآردن السياسي. ولقد خلصت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو كيف أثر تطورات القضيتين الفلسطينية والعراقية على العلاقات الآردنية - الأمريكية، بعد ان ترك توقيع الآردن لاتفاقية السلام مع إسرائيل وابتعاد الآردن عن العراق سياسياً، أثراً ايجابياً على العلاقات الآردنية الأمريكية.

واظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائلة بأن موقع الآردن الجغرافي وتبنيه لسياسة الوسطية والاعتدال، قد لعب دوراً رئيسياً في دعم جهود السلام الأمريكية. كما أظهرت إلى حد ما صحة الفرضية الثانية القائلة بأن العلاقات الاستراتيجية بين الآردن والعراق قد أثرت سلباً على العلاقات الآردنية الأمريكية. وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج كان ابرزها العلاقات الآردنية-الأمريكية هي علاقات ذات طابع استراتيجي تستند إلى المصلحة الوطنية القومية، وأن المتغير الأمريكي بالنسبة للآردن سيبقى من أكثر المؤشرات الدولية على السياسة الخارجية الآردنية وتوجهات صناع القرار السياسي الخارجي الآردني.

وتتناول دراسة اعدھا عماد البشتاوي بعنوان "العلاقات الآردنية الأمريكية للفترة 1946-1967" (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995، نشرت في عام 2003 ككتاب بعنوان العلاقات الآردنية الأمريكية)، اشكالية العلاقات الآردنية الأمريكية منذ إعلان استقلال المملكة الآردنية الهاشمية عام 1946 حتى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التغلغل الأمريكي في الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الثانية فأشارت إلى العلاقات الأمريكية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى وإلى موقف الولايات المتحدة من ذلك الوعد ومن استثناء شرقي الآردن من وعد بلفور وإلى الاهتمام الأمريكي بالآردن، خلال الحرب العالمية الثانية، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من استقلال الآردن، ومشروع

سوريا الكبرى، والحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وهدنة رودس. كما هدفت الدراسة إلى تتبع العلاقات الأردنية الأمريكية من خلال البيان الثلاثي ومشروع قيادة الشرق الأوسط ومشروع جونستون وحلف بغداد ومشروع دالاس عام 1955 وعضوية الأردن في الأمم المتحدة وتولي سليمان النابلسي رئاسة الحكومة بعد انتخابات 1956 والموقفين الرسمي والحزبي من مبدأ ايزنهاور 1957 وأزمة نيسان 1957 والاتحاد العربي 1958.

ويتناول الباحث التغلغل الأمريكي في الشرق الأوسط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فيناقش العلاقات الأردنية الأمريكية 1946-1957، ويلقي الضوء على الظروف التي احاطت بالاعتراف الأمريكي باستقلال الأردن، ومواقفها من مشروع سوريا الكبرى والحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. كما يلقي الضوء على سياسة كلا من الرئيسين كيندي وجونسون، تجاه الأردن من خلال الأزمة اليمنية والحلف الإسلامي والهجوم الإسرائيلي على القرى الحدودية الأردنية. ويتناول الكاتب تطور العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة والأردن، وتوصلت الدراسة إلى إنه نتيجة للتغيرات السياسية التي حدثت برز الأردن وموقعه الجيو-استراتيجي، كون الأردن يشكل الدرع الشمالي لشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الخليج العربي، واعتباره امتداداً طبيعياً للصحراء العربية، وحاجزاً عازلاً يفصل ما بين عمق الجزيرة العربية من جهة، والضغط الناجمة عن صراعات المشرق العربي بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى.

وتهدف الدراسة التي اعدّها مجموعة باحثين وسياسيين بعنوان "العلاقات الثنائية الأردنية-الأمريكية" (مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2001)، إلى تبيان مدى أهمية العلاقات الثنائية الأردنية-الأمريكية، وتظهر الدراسة أن هناك إجماع على الساحة الأمريكية وقناعة لدى الإدارة الأمريكية بأهمية الدور الذي يلعبه الأردن وأنه حليفاً للولايات المتحدة و يرتبط مع الولايات المتحدة بمصالح مشتركة. وعلى الرغم من العلاقات الخاصة الأمريكية الإسرائيلية إلا

أن استقرار الأردن يعتبر أمراً مهماً للإدارة الأمريكية. وقد لا يتأثر الأردن سلباً في المستقبل إذا ما حصلت خلافات سياسية بين البلدين في الموضوع الإسرائيلي كما حصل في عقدي السبعينات والثمانينات. وهذا الانطباع الراسخ أو (السمعة المميزة) كان بسبب ما يسمى بسياسة الأردن "المعتدلة".

ويتوصل الباحثون إلى إن هناك قناعة أمريكية بأن العقوبات الذكية لن تنجح ما لم تتعاون الدول المحيطة بالعراق مع هذا التوجه، مع التلميح إلى تعويض هذه الدول عن الخسائر الناتجة عن تطبيق هذه العقوبات. كما تبين أن هناك حالة من عدم الرضى الكامل عن جهود الوساطة الأردنية بين العراق والكويت. وقد تتأثر العلاقات الأردنية-العراقية، بشكل أو بآخر، نتيجة السياسة الأمريكية بالسير في اتجاه تطبيق العقوبات الذكية، وكان لذلك انعكاسات سياسية وأمنية داخلية مهمة على الرغم من اعتقاد الأمريكيين أن شبكة الأمان التي سيقدمونها للأردن بالتعاون مع الدول الخليجية كفيلة بتجنب أية أزمات.

ويناقش عدنان الهياجنة في دراسته بعنوان "العلاقات العربية - الأمريكية.. المصالح والمبادئ" (هياجنة، 2003) عدد من المسائل بأسلوب فيه كثير من المصارحة والمكاشفة، وتتضمن عدة محاور وهي ما يلي: المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، الولايات المتحدة الأمريكية والولايات العربية، تصنيف الدول حسب معايير الولايات المتحدة الأمريكية، أثر الصراع الحضاري في العلاقات العربية- الأمريكية، وحددت الدراسة عدد من المصالح المتعارف عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالوطن العربي ويمكن تلخيصها بالآتي:

- الحرص على عدم سيطرة أي دولة على النفط، ومنع أي هيمنة خارجية أو عربية على مصادره، وضمان تدفقه بأسعار معقولة للعالم الغربي والصناعي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

- الإبقاء على الوضع الكائن من عدم استقرار سياسي، ومنع أي تقدم في مجال التنمية السياسية أو التنمية الاقتصادية قد يؤثر على زعزعة الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، مع دعم الدول الحليفة للولايات المتحدة، سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً، مثل الأردن، الذي يعد من أكثر الدول حليفة للولايات المتحدة.

- حماية إسرائيل كحليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من أي خطر عربي أو خارجي قد يهدد وجودها.

إن أي مراجعة عملية لتصريحات الرئيس الأمريكي وصناع القرار في الآونة الأخيرة مع مراقبة حثيثة لأنماط العلاقات العربية، خاصة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 يشير إلى أن مسألة النفط لم تعد الحلم الكبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تحصل على هذا النفط بالطرق المريحة، حيث أن الدول المصدرة لا تستطيع أن تبقى على قيد الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بدون عوائد النفط. وإن مسألة المحافظة على الوضع الكائن يثير الكثير من التساؤلات حول علاقة الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبناء عليه فإن تحقيق الهدفين الأوليين الآنف الذكر يصب في خدمة الهدف الثالث بطرق مباشرة، لذا فلا بد أن تكون الأمور واضحة في أذهاننا بعيداً عن عالم التمنيات الذي نتوق إليه.

ويصف الباحث سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول بأنها خارجة عن القانون معتبر إياها أداة للضغط على الدول الصديقة، حيث يمكن لهذه الدول إذا غاب العنصر الأمريكي الداعم أن يتم تحويلها إلى دول خارجة على القانون. ويبدو أن العنصر الأساسي من خلال التجربة السابقة في العلاقات الأمريكية العربية هو مدى قبول الدول العربية بعملية السلام أو رفضها لها، أي حول رضى إسرائيل عنها، لذا فإن الدول التي تقبل عملية السلام ووجود إسرائيل فهي عادة تقع في التصنيف الذي يضمن الرضى الإسرائيلي وبالتالي الأمريكي والعكس غير صحيح.

واوصت الدراسة بضرورة دعوة العالم العربي لصحوة من هذا السبات والآمال والسراب الذي يعيشه وتنتظره من الولايات المتحدة. فالخلاص والأمل يأتي من الداخل وليس من الخارج درس لا بد أن نتعلمه وإن كان الثمن باهظاً؛ بعيداً عن كل هذا الإلهاء الحضاري الذي تعيشه الأمة وراء المفاهيم والنظريات العقيمة التي أوصلتنا إلى أن يصل شبابنا في العالم العربي إلى الاستحياء من عربيتهم وانتمائهم لهذه الأمة التي أضاعت كل شيء في ظل أن يبقى الوضع الكائن على ما هو عليه.

الفصل الثالث
الخلفية التاريخية

الفصل الثالث الخلفية التاريخية

1-3 مقدمة

تأخر ظهور الولايات المتحدة كدولة على مسرح السياسة العالمية حتى القرن الثامن عشر، وقد قامت سياستها الخارجية على مبدأ الحياد والعزلة، الذي كان يعني في الأصل الابتعاد عن مشاكل الدول الأوروبية، ومنع هذه الدول من التدخل في أمور العالم الجديد (محافظة، 1990) ولم تتطلع الولايات المتحدة، خارج حدودها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما كانت الدول الأوروبية تتسابق لاقتسام العالم، فسعت للمشاركة في الحصول على نصيب منه واكتفت في المرحلة الأولى بالقضاء على ما تبقى من الامبراطورية على بعض الامتيازات الجمركية والتجارية من الصين. (قاسمية، 1982)

وفي القرن التاسع عشر، نشط الأمريكيون في مجالات تعليمية، وتبشيرية وخبريه متعددة في البلاد العربية، ففي سنة 1823 أنشأوا إرساليات تبشيرية وخبريه في القدس وبيروت. (عساف، 1990) ثم توسعت الولايات المتحدة في هذه المجالات حتى شملت عشرات المدارس والمعاهد، وكانت من أشهرها الكلية البروتستانية السورية التي تأسست عام 1866 في بيروت، وأصبحت تعرف فيما بعد بالجامعة الأمريكية، وأنشأت كذلك الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1919م، وكلية روبرت، وكلية البنات في استانبول، بالإضافة لمدارس ثانوية في بغداد وطهران (البشتاوي، 1995).

3-2 الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية، استطاعت حتى الحرب العالمية الأولى أن تكسب مكانة كبرى داخل الدولة العثمانية، ومارست إرساليتها نشاطاً كبيراً في جميع المجالات، كما نالت عدداً من الإمتيازات الاقتصادية بما فيها مد السكك الحديدية، والتقيب عن الثروات المعدنية(النل ، 2003). وخلال الحرب العالمية الأولى، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في الدولة العثمانية، لأن احتفاظها بحيادها خلال سنوات الحرب الأولى أتاح لها فرصة تسليم شؤون مصالح الدول الحليفة في الدولة العثمانية، وقدمت مختلف أنواع المساعدة والدعم لليهود وللمؤسسات الصهيونية(عبدالرحمن، 1978)، ولم تنقطع هذه المعونة بعد دخول الولايات المتحدة الحرب في نيسان 1917، ذلك أن دخول الولايات المتحدة الحرب في الجهة الغربية، لم يتبعه إعلان الحرب على الدولة العثمانية، بل لقد سعت الولايات المتحدة إلى محاولة إنتزاع الدولة العثمانية من حلفائها الألمان، وعقد صلح منفرد معها، وذلك لضمان مصالحها في الشرق الأوسط(محافظة، 1990). وبالنسبة للإهتمام الأمريكي بالأردن وفلسطين في ذلك الوقت، لم يكن يخلو من شؤون البترول، حيث كانت هناك مذكرة أمريكية مفصلة سنة 1918م، اشتملت على موضوع البترول في فلسطين وما قامت به شركة ستاندرد أويل، من البحث عن البترول في فلسطين، ووادي الأردن(موسى ،1985) وكانت هذه الشركة قد اشترت من رعايا عثمانيين سبعة امتيازات للبحث عن البترول في النقب، وعن الكبريت والفوسفات في منطقة البحر الميت(قاسمية، 1982).

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تجلت عمق التناقضات بين الدول الاستعمارية في مؤتمر باريس 1919، حول مسألة اقتسام الشرقين الأدنى والأوسط، فبريطانيا التي عززت مواقعها في الشرق الأوسط، بذلك جهوداً كبيرة لإلغاء كلا الإلتزامين إزاء العالم العربي، ونعنى بذلك اتفاقية الشريف

حسين مع مكماهون حول تأسيس دولة عربية مستقلة في آسيا واتفاقية سايكس بيكو حول اقتسام العالم العربي بين بريطانيا وفرنسا (عساف، 1990).

وفي ظل هذه الأوضاع وفي 20 آذار 1919 وبناء على توصية بليس رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت بضرورة ارسال لجنة إلى العالم العربي لدراسة رغبات السكان المحليين، ومقابلة الكولونيل هاوس مستشار الرئيس الأمريكي مع الأمير فيصل، وحصوله على طلب من الأمير فيصل بإقامة الانتداب الأمريكي على سوريا الطبيعية (البشتاوي، 1995).

وشكل الرئيس الأمريكي ويلسون لجنة مكونة من هنري كنج رئيس كلية اوبرلين وشارلز كرين رجل أعمال أمريكي لتقصي رغبات السكان المحليين، والذي تبين لهما بأن السكان المسيحيين والمسلمين يتخذون موقفاً موحداً وعدائياً ضد أي هجرة يهودية أو جهود لتأسيس سيادة يهودية عليهم.

كما قامت لجنة (كنج-كرين) بزيارة عمان في 20 حزيران 1919، وكانت تلك الزيارة أول اتصال أمريكي اردني قبل تأسيس إمارة شرق الأردن (موسى، 1985)، وقد استمعت اللجنة إلى ممثلين الأقضية والقبائل، والجماعات، فكانت مطالب الأغلبية الإستقلال التام بلا حماية ولا وصاية.

وعادت الولايات المتحدة من جديد لتنسيق جهودها مع بريطانيا من أجل ضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد بدأت مفاوضات بين الدولتين منذ عام 1921 وانتهت عام 1924، حول تسوية شؤون البترول في البلاد العربية والمصالح الأمريكية والبريطانية في فلسطين وشرق الأردن، ولقد ركزت بريطانيا جهودها من أجل الحصول على الإنتداب على فلسطين.

وفي 24 تموز 1922 أقرت عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين وشرقي الأردن، كما قدمته بريطانيا وقد جاء في المادة (25) من صك الانتداب (أنه يحق للدولة المنتدبة أن تؤجل أو توقف تطبيق أية شروط تراها غير ملائمة للمناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن)، وبناء على اتفاق

الأمير عبدالله مع ونستون تشرشل، بتأسيس حكومة وطنية في شرقي الأردن، قدمت الحكومة البريطانية يوم 16 أيلول 1922 مذكرة إلى عصبة الأمم تطلب فيها إستثناء شرق الأردن من أحكام وعد بلفور (عبدالرحمن، 1978). وفي 23 أيلول وافقت عصبة الأمم على قرار استثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور (عساف، 1990).

في عام 1946 استقل الأردن عن الهيمنة البريطانية، وإعلنت بريطانيا رغبتها في إنهاء الانتداب في فلسطين، وإحالة ملف فلسطين إلى الأمم المتحدة التي اتخذت عام 1947 قراراً بإنشاء دولتين في فلسطين: دولة عربية ودولة يهودية، وكان رأي الأمير عبد الله أن تقبل العرب بقرار التقسيم اعتقاداً بأن إمكانيات العرب في ذلك الوقت لا تسمح لهم بالدخول في حرب مع الدولة اليهودية أو العصابات الصهيونية المسلحة والمدربة جيداً. إلا أن موقف الأمير أسيء فهمه بل اتهم الأردن بالخيانة والتآمر حيث قرر العرب في مؤتمر القاهرة إرسال الجيوش العربية إلى فلسطين. (هاتيرا، 1979)

انتهت حرب 1948 بخسارة الجيوش العربية واحتلال الدولة اليهودية لمزيد من الأراضي الفلسطينية وكان من آثار هذه الحرب نزوح أعداد هائلة من الفلسطينيين إلى الدول العربية وأبرزها الأردن الذي بدأ منذ ذلك الحين يدفع الثمن الكبير في الصراع العربي الإسرائيلي. (موسى، 1985)

أراد الأمير عبد الله إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأراضي الفلسطينية خارج سيطرة الدولة اليهودية، ولذلك عرض على أعيان فلسطين الوحدة مع الأردن معتبراً أن الضفة الغربية هي وديعة حتى يتم تحرير باقي الأراضي الفلسطينية يقرر بعدها أهل فلسطين الانفصال وتقرير مصيرهم أو الاستمرار في الوحدة مع الضفة الشرقية، وفي عام 1950 وافق أعيان الضفة على الوحدة فأصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية. (محافظة، 1990)

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الوحدة هدفت الى حماية أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أراضي فلسطين. وبقي اسم المملكة الأردنية الهاشمية هو اسم الدولة، وعاصمتها عمّان. وفي ظل هذه الظروف الصعبة جرى اغتيال الملك عبد الله الاول في القدس عام 1951. (خوري، برحامت ، 1997)

تولى الملك طلال الحكم لمدة وجيزة وشهدت البلاد في عهده تطورات سياسية أبرزها دستور عام 1952 والذي جاء نتيجة لضغوط شعبية تجاوب معها الملك طلال ذو التوجهات الليبرالية. تولى الملك حسين السلطة بعد مرض والده الملك طلال وقد كانت المنطقة العربية تشهد مرحلة من عدم الاستقرار تميزت بالثورات والانقلابات العسكرية ولا سيما ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952. (سلمان، 1975)

انتهج الملك حسين سياسة معتدلة حافظ من خلالها على علاقات وثيقة مع الغرب ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحاول التقرب من الأنظمة العربية المعتدلة، ولا سيما العراق والسعودية. وعلى الصعيد الداخلي استمر الملك حسين في النهج الديمقراطي فنشطت الحياة الحزبية في تلك الفترة وأجريت انتخابات نيابية حرة نزيهة في الضفتين (سلمان، 1975). ووقع النظام السياسي الأردني طوال الفترة من 1956 بعد العدوان الثلاثي على مصر وإلى عام 1970 تحت ضغوط داخلية وإقليمية هددت النظام السياسي والكيان الأردني، فعلى الصعيد الداخلي أدت الضغوطات التي مارسها الزعماء السياسيين في الأردن وفلسطين إلى تغيير الحكومات الأردنية باستمرار، كما مورست ضغوط إقليمية دفعت بالملك حسين إلى اتخاذ عدة قرارات في تلك الفترة منها تعريب الجيش الأردني وطرد كلوب باشا عام 1956، وبعد الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 استجاب الملك حسين للضغوط الشعبية فتم إعلان الوحدة بين الأردن والعراق في ما سمي

الاتحاد العربي الهاشمي. (المدفعي، 1993). وانهار الاتحاد الهاشمي بوقوع الانقلاب في العراق عام 1958.

وعلى الصعيد الفلسطيني شهدت هذه المرحلة ولادة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 والتي أصبحت فيما بعد منافساً وخصماً للدولة الأردنية. انتهت هذه المرحلة بحرب 1967 وهزيمة العرب واحتلال الضفة الغربية وقدم موجة جديدة من اللاجئين و النازحين الفلسطينيين إلى الأردن.

أدت مشاركة الأردن الجزئية في حرب عام 1973 إلى استمرار علاقتها مع الولايات المتحدة كما كان موقف الأردن من الصراع في الشرق الأوسط معتدلاً، حيث أن هذا الموقف أدى إلى تمكين وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسينجر من توقيع اتفاقيات فصل القوات- بين كل من

إسرائيل ومصر وسوريا . ودعا الملك حسين إلى السلام في الشرق الأوسط بتاريخ 17/10/1973 مؤكداً على عدم رضوخ العرب إلى المطالب الإسرائيلية الإقليمية ودعا إلى الاستمرار في العمل من أجل إعادة الأراضي العربية المحتلة، ولقد أكد كيسينجر خلال جولته في الشرق الأوسط: "أن الملك حسين صديق له قيمة بالنسبة للولايات المتحدة، وأمل رئيسي للتقدم الدبلوماسي في المنطقة، وأن هدفنا يجب أن يكون تقوية مركزه". (شرابي، 1990)

وقدم رئيس الولايات المتحدة إلى عمان عام 1974 الأمر الذي أدى إلى التأكيد على دعم الولايات المتحدة للأردن من الناحية العسكرية والاقتصادية، واتفق الطرفان على تشكيل وكالة مشتركة تشرف على مجالات التعاون في حقول التنمية الاقتصادية: التجارة، الاستثمار، المساعدات

العسكرية، العلوم الاجتماعية والأمور الثقافية، يرأسها رئيس الوزراء الأردني ووزير الخارجية الأمريكي، وعقدت اجتماعات اللجنة الأولية في أثناء زيارة رئيس الوزراء الأردني إلى واشنطن في 16-17 آب 1974 . واتخذت هذه الاجتماعات قرارات تبشر بتوافر مصالح متبادلة، واستمر عمل

اللجنة الاقتصادية المنبثقة من هذه الوكالة حتى عام 1979. (هاتيرا، 1979)

بالإضافة إلى تشكيل هذه الوكالة تعهد الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون أنه سوف يدعم الأردن من أجل الاتفاق بين الأردن بخطوات واضحة لرعاية السلام بين البلدين حسب ما نادى به مجلس الأمن في قراره 338 في 1973/10/22 وهو القرار الذي نال دعم الأردن والولايات المتحدة. وجاء قرار مؤتمر القمة المنعقد في الرباط عام 1974 والذي جعل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ليؤثر على النظرة الأمريكية للأردن حيث أن الولايات المتحدة كان موقفها سلبياً بالنسبة للقرار كونه سوف يبعد الأردن عن الدور الرئيسي الذي ترغب الولايات المتحدة أن يلعبه. (سلمان، 1975). الا أن الولايات المتحدة استمر اهتمامها بالأردن ويظهر ذلك بوضوح في عام 1977 عندما زار وزير الخارجية الأمريكي سايرس فانس الأردن حين أعاد التأكيد على تعهد واشنطن بتقديم المساعدات للأردن في سبيل التعاون المشترك للبحث عن السلام وترجم ذلك بالمساعدة الاقتصادية للأردن بمعدل يزيد على 200 مليون دولار سنوياً منذ عام 1974 وحتى 1979 وفي نفس الوقت اوضح الملك حسين للوزير الأمريكي بأن الأردن على استعداد للدخول بالمفاوضات مع إسرائيل في حال اعلان إسرائيل عن الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها، وعن حل لمشكلة الوطن الفلسطيني وهذا ما أكده الملك حسين مرة أخرى عند التقائه بالرئيس كارتر في عام 1977 والذي رحب بالحسين كصديق مخلص وكحليف دائم للولايات المتحدة. (خوري، برحامت ، 1997)

وجاء الرد الأردني على قيام الرئيس المصري انور السادات بزيارة القدس في تشرين الثاني 1977 بحذر أكبر وأدانه أقل من ردود فعل الدول العربية الأخرى على هذه المبادرة إذ تركزت إدانته على ما أسماه عدم الاستجابة الكافية من رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيغن لعرض السادات لعملية السلام وعلى استمرارية سياسة إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وكان الانتقاد الوحيد

الذي وجهه الملك حسين إلى السادات هو أنه لم يقم بالتخطيط مع رفقائه العرب لتحركاته. (سعيد، 1988)

وفي أوج الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في أواخر عام 1987، بعثت الإدارة الأمريكية بمذكرة نيسان 1988، جاءت على صيغة تحذير ودعوة للأردن وإسرائيل لاتخاذ قرارات تاريخية، لأن مثل هذه الفرصة قد لا تتكرر لإيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط إلا أن الرد الأردني جاء على صيغة وثيقة مكتوبة بخط اليد، سلمها الملك الحسين للوزير شولتز تحدد موقف الأردن من عملية السلام، وهي التمسك بمؤتمر دولي له صلاحيات كاملة لتحقيق السلام الشامل في المنطقة، والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وأن يكون قرار مجلس الأمن رقم 242 أساس التفاوض في اللجان الثنائية، وأن الأردن لن يمثل الفلسطينيين أو يتفاوض باسم المنظمة. (أبو طالب، 1988)

وجه الأردن عام 1988 ضربة قاضية للجهود الأمريكية لفرض حل على الفلسطينيين من خلال الأردن، بعد أن قرر الملك الحسين فك الارتباط مع الضفة الغربية في 1988/7/31 وأعطى المنظمة المسؤولية الكاملة في تمثيل الشعب الفلسطيني، وقد أتى قرار الملك الحسين بعد أن يئس من المماطلة الأمريكية بالتأثير على إسرائيل للمباشرة بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، فشعرت الولايات المتحدة أن هذا الإجراء موجه ضدها ولسياستها في المنطقة، فمن بين ضغوطها المختلفة كان من أهمها الضغط الاقتصادي والمعنوي حيث أكد الملك الحسين خلال لقائه مع أعضاء مجلس الأعيان يوم 1989/6/19، " أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأردن، هي جزء من الضغوط الأمريكية لتمير الخيار الأردني، مشيراً إلى أن للأردن مكانة وتأثيراً أكبر من حجمه، ومن رقعة أرضه وعدد سكانه ". (خوري، برحامت ، 1997)

شهد اواخر القرن العشرين أحداثاً جسيمة كان لهما الدور الكبير في تغيير مجرى العلاقات الدولية ولا شك أن نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي هي الحدث الأبرز الذي احدث تحولات وتغيرات هائلة ويرى البعض أن أهميتها لا تقل عن أهمية الآثار التي احدثتها الحربان العالميتان الأولى والثانية. (Prados, 2005)

الخلاصة:

تميز الخطاب السياسي الأردني أو أيديولوجية النظام السياسي الأردني، في هذه الفترة بعدد من المزايا لعل أبرزها:

- 1 - التأكيد على شرعية النظام السياسي للدولة، وتأمين حمايتها واستقرارها، وذلك بالتحالف مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في ظل التهديدات والضغوط التي كان يتعرض لها الأردن من الأنظمة الثورية العربية.
- 2 - ممارسة الأردن التأكيد على دوره فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية واعتبار الوحدة حقيقة واقعة رغم كل محاولات التشكيك فلسطينياً وعربياً.
- 3 - استجابة النظام السياسي للضغوط الشعبية الإقليمية واتخاذ قرارات مثل تعريب الجيش الأردني أو الاتحاد مع النظام الملكي في العراق.
- 4 - تأمين الجهة الداخلية واستعادة هيبة الدولة سلطتها بعد أحداث 1970.
- 5 - استمرار تدفق الفلسطينيين على الأردن والإخلال بالتوازن السكاني في الدولة الأردنية.
- 6 - أخذ التيار الإسلامي ينادي بالتوفيق بين الديمقراطية والمشاركة في مفهومها الغربي والشورى بمفهومها الإسلامي.

الفصل الرابع

أنواع المساعدات الخارجية الامريكية وأهدافها

الفصل الرابع

أنواع المساعدات الخارجية الامريكية وأهدافها

1-4 مقدمة

يطلق مصطلح المساعدات ضمن العلاقات الدولية، على المساعدات الخارجية المالية والتقنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها (الكيالي، 1986). ويذهب البعض إلى أن المساعدات الخارجية هي الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال، والبضائع والخدمات والتكنولوجيا والمهارات التقنية إلى الدول المختلفة التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (والترز، 1991).

وتتكون المساعدات الخارجية من جانبيين هما: المنح والقروض. فبينما نجد تعريف المنحة واضحاً بوصفها قيمة لا ترد، فإن تعريف عنصر المنحة في القروض يثير جدلاً واسعاً بسبب الاختلاف في طريقة حسابه وتحديده، إلا أن هذه القروض تقدم في شكل ميسر بحيث تؤجل فترة الاستحقاق لمدة طويلة نسبياً، وتقدم بأسعار فائدة منخفضة عن الأسعار في السوق ويشتمل في نفس الوقت منحه لا تقل عن 25% مما يجعل تلك القروض بمثابة معونات رسمية (الفخراني، 1982). لا يرتبط تعبير المعونات أو المساعدات وفقاً للمعنى الاقتصادي له بضرورة وجود حاجة ملحة إليها بل تشترط تلك المعونات طبقاً لمفهوم العلاقات الدولية القائمة: وجود طرفين أحدهما لديه فائض مادي، والآخر يستطيع استيعاب ذلك الفائض، وتحويله إلى مشروعات استثمارية تعود عليه بفائدة ما.

4-2 أهداف برنامج المساعدات الأمريكية:

تتعدد الأهداف وراء تقديم المساعدات الخارجية فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية والاعتبارات الأخلاقية.

4-2-1 الأهداف السياسية:

وينطوي تقديم مساعدات خارجية لبلدان العالم الثالث، على أهداف سياسية متعددة، تبتغي فيها الدول المانحة تحقيقها من وراء تقديم هذه المساعدات، ونلاحظ في الفترة الحالية ازدياد تركيز برامج المساعدات الثنائية على البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية للدول المانحة. والهدف الرئيسي للمساعدات المقدمة في أوج الحرب الباردة هو المحافظة على أمن المعسكرين الغربي والشرقي، وأن المساعدات ما كانت لتبلغ هذا الحجم والاتساع ما لم تكن مكافحة الشيوعية لدى المعسكر الغربي أساساً في قيام هذه المساعدات. ولقد توصلت الدراسات إلى أن الدول المقدمة للمساعدات تزداد قدراتها على التأثير على الدول المتلقية للمساعدات. (تريبز، 1979).

4-2-2 الأهداف الاقتصادية:

يتمثل الهدف الاقتصادي للمساعدات الخارجية، في ضمان استثمارات الدول المانحة في الخارج وتشجيعها، مما يفتح الباب دائماً لفرص كبيرة للنمو، والتوسع أمام اقتصاديات هذه الدول ورجال الأعمال الأجانب، كما أن تزويد الدول بالمساعدات تمكنها من شراء المنتجات الصناعية والزراعية من الدول التي تقدم المساعدة، فالدول النامية تضم ثلثي سكان العالم لذلك فهي تمثل سوقاً رائجاً وواسعاً لمنتجات الدول المتقدمة كما أن الدول النامية تمتلك الكثير من الخدمات والمواد الأولية، مما يوجب على الدول المتقدمة تحريك اقتصاديات هذه الدول إلى المستوى الذي يسمح باستغلال هذه الخامات، كما تحتل الدول النامية مواقع ممتازة لكثير من المشروعات الصناعية والزراعية،

بحيث يمكن الدول المانحة أن تستفيد من تلك الميزات النسبية التي ما زالت تتمتع بها الدول كرخص الأيدي العاملة، والمواد الخام وغيرها. (ميردال، 1975)

4-2-3 الاعتبارات الأخلاقية

هناك حالات خاصة في المعونات تظهر فيها الاعتبارات الأخلاقية لتكون واقعاً لبرنامج المعونات، كالإغاثة في الحالات الطارئة بعد حوادث الدمار الطبيعية، وتلعب الدوافع الدينية والانسانية دوراً بارزاً في ساحة المساعدات الرسمية وغير الرسمية، من دول الشمال إلى دول الجنوب. ولقد أكد الرئيس الأمريكي نيكسون في رسالته للكونغرس حين قال: "إن في أمتنا اهتمام وتوعية أخلاقية لا تسمح لنا أن نغمض أعيننا أمام أي عوز في العالم" (Prados, 2005).

ويسعى برنامج المساعدات الأمريكية في المنطقة الى تحقيق مصالحه السياسية والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

1- تقوية أمن الولايات المتحدة ودورها الدولي.

2- مساعدة الولايات المتحدة على الوصول إلى الأسواق العالمية ومصادر الطاقة والمعادن

الاستراتيجية.

3- احتواء الأنظمة والحركات السياسية المعادية للولايات المتحدة.

4- الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية. (ربيع، 1990)

والخلاصة هي أن المساعدات الخارجية تشكل على المدى البعيد ضعف استراتيجي لشعوب العالم الثالث، على الرغم من الفوائد التي يبدو أنها تأتي بها على المدى القريب. أما بديلها المنطقي فهو العمل لخلق حلول اقتصادية حقيقية لمشكلات التنمية. ويأتي على رأس هذه الحلول التخلص من استنزاف الموارد والفساد في العالم الثالث، والسعي لتشكيل تكامل اقتصادي وتكتلات إقليمية قد

تكون السوق العربية المشتركة من بينها المفتاح الأهم للخلاص الاقتصادي بالنسبة للأردن وغيره من الدول العربية.

3-4 أنواع المساعدات الخارجية:

يمكن تصنيف المساعدات الخارجية على نوعين وهما المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف.

1-3-4 المساعدات الثنائية:

تقوم على ترتيبات ثنائية هي بمثابة اتفاقيات منظمة لهدف المعونات بين الدول المانحة والدول المتلقية، وبمقتضاها يتحدد حجم المعونة ومداهما وكيفية الاستفادة منها، وطريقة سدادها والفوائد المحصلة عليها(مقلد ، 1989). ويؤخذ عليها أنها تعطي الدول المانحة السيطرة المباشرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونات، مما يضيق حرية التصرف والاختيار أمام الدولة المتلقية، ويجعلها في مركز المضطر إلى إنفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقيات، والتي تلعب فيها الدول المانحة الدور الأكبر بالطبع، وكما تمنح هذه الترتيبات الثنائية البلد المانح فرصة التدخل، لتحديد أنواع المشروعات التي تقوم بها الدول النامية والمعنية.

2-3-4 المساعدات متعددة الأطراف:

وهي المساعدات التي تقوم من خلال مؤسسات الأمم المتحدة، في إطار المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية، لتلك المعونات ويتم تمحيص أوجه استخدام هذه المساعدات من خلال الأجهزة المعنية التابعة للمنظمة العالمية مثل صندوق النقد الدولي الذي تأسس عام 1945م، من أجل تخفيف حدة أزمة مديونية الكثير من دول العالم الثالث، وإجبار بعض الدول المحتاجة على تغيير سياستها الاقتصادية، ويعد مثلاً للدور الذي تقوم به المعونات

المتعددة الأطراف من خلال المنظمات (اندرية، د.ت) وعلى الرغم من تطور هذه المنظمات بعيداً عن السياسة الدولية فإنها تتعرض عملياً لضغوط الدولة المساهمة بالحصة الأكبر، إذ تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على معظم الهيئات الدولية المساهمة بتقديم المساعدة إلى الدول النامية فهي تقدم الحصة الأكبر.

4-4 الاردن في إطار المصالح الامريكية

إن مفتاح تفسير سياسة الولايات المتحدة في الأردن نابع من معارضته للنفوذ السوفياتي، وما ارتبط به من عوامل عقائدية وبسبب موقعه الجغرافي في المنطقة لذلك قامت الدراسة باستعراض العوامل مجتمعة.

1-4-4 العامل الأمني

منذ السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية بدأت عقدة الخوف من الاتحاد السوفياتي الذي برز بعد الحرب كقوة كبرى وجوهر هذه العقدة هو أنه سيعمل الاتحاد السوفياتي من أجل خلق مناطق نفوذ جديدة تابعه له، لذا بدأ صانعي السياسة الخارجية الأمريكية الخوف من الاتحاد السوفياتي. ونتيجة للمنافسة الدائمة بين الشرق والغرب في المنطقة، كان ينظر إلى الأردن بالرغم من أنه ليس جزءاً من المعاهدة السياسية في المنطقة على أنه عامل داعم للمعسكر الغربي في منطقة الشرق الأوسط.

ظهر هذا العامل لكبح المد الشيوعي حيث تراءى للولايات المتحدة قيام حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية وتعمل على تحقيقه وشعر الملك الحسين في البداية أنه إذا انضم إلى هذا الحلف والذي سمي (حلف بغداد) فإن ذلك يؤدي إلى نصر معنوي للعالم الحر، بالإضافة إلى أن إنضمامه إلى الحلف، سوف يزيد المعونات الاقتصادية والعسكرية للأردن، كما أن الفرصة ستكون مهيأة للضباط الأردنيين باستلام مناصب قيادية في الجيش وفي معرض حديث الحسين مع الرئيس

التركي أبادي رغبة في الانضمام للحلف حين قال: " نعيش في الأردن في وضع غريب قائم على الخوف الدائم من عدو قوي شرس، كما أننا في ضائقة اقتصادية بسبب وجود مليون لاجئ دون عمل ونحن بحاجة للمال لتنفيذ مشروعات التنمية. (سعيد، 1988)

وفي غمرة التهديدات المصرية والسورية والعراقية للأردن وتحريضها للقوات المسلحة والجماهير العامة للإطاحة بالحكم عام 1958 كان التصرف البريطاني الأمريكي بدعم الأردن نابعاً من خوفها من تسرب العدو من العراق، والذي أطيح بالنظام الملكي فيه إلى السعودية التي فيها أكبر مخزون نفطي، فخرق الأسطول الجوي الناقل للنفط الأمريكي الحصار العربي على النفط للأردن، وأظهرت الولايات المتحدة أنها تستطيع منع الأردن من الاختناق اقتصادياً. (سعيد، 1988)

وتجدد هذا العامل الأمني في الثمانينات فقد عبر وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب بشأن برنامج المساعدات العسكرية عام 1984م، مؤكداً على ضرورة مساعدة الأردن لمواجهة ما وصفه بأنه تهديد متزايد لأمنه من قبل القوات السوفياتية في سوريا إذ قال " أن التهديد للأردن واضح لأنه يوجد الآن أكثر من 4500 جندي من المعسكر السوفياتي في سوريا وحدها". (مقلد، 1989)

4-4-2 العامل الجغرافي

ليس هناك أدنى شك في أن للمعطيات الطبيعية الجغرافية دوراً يتعين التنبيه إلى أهميته في مجال العلاقات الدولية بعامة، وفي سياسات الدول الخارجية بخاصة، ويعد الموقع الجغرافي أهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية للدولة، إذ يكتسب الموقع الجغرافي أهميته من ديمومته واستمرارية تأثيره في السياسة الخارجية بأشكال متفاوتة، وكثيراً ما يتردد القول بأن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيراً كبيراً على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وقوتها الإقليمية.

ويحتل الأردن موقعاً جيواستراتيجياً حيوياً في المشرق العربي، فهو يشكل الدرع الشمالي لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، بحيث يمكن أن نعدّه امتداداً طبيعياً للصحراء العربية وحاجزاً عازلاً يفصل ما بين عمق الجزيرة العربية، والضغط الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي كما وتشكل المملكة عازلاً بين العراق وإسرائيل وبين إسرائيل وسوريا وبين منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأحمر، وهذا الموقع المميز يعطي المملكة أهمية استراتيجية تفوق حجمها الجغرافي وتجعل وجهات السياسة الداخلية والخارجية مدار اهتمام خاص من قبل القوى الإقليمية الرئيسية المحيطة بها والقوى العالمية. (البحيري، 1991).

كما لوحظ اهتمام الدول الكبرى بموقع الأردن مثلما حصل عندما ركزت الولايات المتحدة على الأردن، للانضمام إلى حلف بغداد، وذلك من أجل تطويق الاتحاد السوفيتي. وخلاصة القول أنه كان لخصوصية الموقع الأردني، دور كبير في حصوله على الكثير من المساعدات الخارجية المالية والعسكرية، سواء ما كان منها عربياً أو أجنبياً وأكد الأمير الحسن ذلك بقوله: " أن الأهمية التي علقت في الأردن بفضل موقعه ودوره الاستراتيجي كحد بين المجتمعات أكبر في الأهمية التي اكتسبها بفضل أي حصة من المصادر أو الثروة الطبيعية داخل حدوده. (طلال، ح، 1985)

4-4-3 العامل العقائدي (الأيديولوجي)

يقصد بالعامل العقائدي نسقاً من الأفكار والمفاهيم والتصورات المتفاعلة السائدة في مجتمع الدولة وذات التأثير في سلوك صانع القرار وتلعب الأيديولوجية دوراً مهماً في تقرير الأهداف القومية للدولة لأنها تهئئ المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها، ولذلك فإن الأيديولوجية المسيطرة في الدولة غالباً ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بإيديولوجية متماثلة.

كانت الأيديولوجية تقريباً المحور الذي دارت حوله الحرب الباردة وحركت اتجاهاتها إذ بدت في جوهرها نزاعاً عالمياً بين الليبرالية. الديمقراطية والشمولية واتخذت الولايات المتحدة لنفسها دور رعاية العالم الحر. ورأت بأن ينظر للشيوعية بوصفها مرضاً للمرحلة الانتقالية المدربة والمنظمة كما أشار لذلك رئيس هيئة التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية رستو (سلطان، 1984).

توافقت النظرة الأمريكية مع النظرة الأردنية للشيوعية إذ رأى الملك الحسين بأن الشيوعية تتنافى مع عدة مبادئ يقتنع ويؤمن بها فهو يرى فيها استعمار يهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية للأردن كما تتنافى مع القيم الإسلامية التي تعتبر دين الدولة، ولقد حددت معتقدات الملك الشخصية طبيعة العلاقات الأردنية والاتحاد السوفيتي فهو يقول " عدوانا الأكثر خطورة هما الشيوعية والصهيونية". (الحسين، 1978)

4-5 أنواع المساعدات الأمريكية للأردن:

4-5-1 المساعدات الاقتصادية

تأثرت المساعدات الاقتصادية للأردن سلباً من الموقف الرسمي الأردني من المفاوضات المصرية الإسرائيلية للسلام التي رفض الأردن المشاركة بها حيث لم يجد الملك حسين في الاقتراحات التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن للرئيس المصري انور السادات في عام 1977 والتي تقضي بمنح السكان العرب في الضفة الغربية وغزة حكماً ذاتياً في جميع الشؤون ما عدا الشؤون الأمنية الخارجية ما يحمس على الانضمام إلى الرئيس المصري انور السادات في هذه المفاوضات وأكد الملك حسين على موقفه حيث أن الرئيس كارتر كان يسعى لإدخال دولة عربية أو أكثر في المفاوضات إلى جانب مصر وإسرائيل فاتصل بالملك الحسين إلا أن الملك كان حذراً وطلب الاطلاع على وثائق كامب ديفيد وأن تجيب الولايات المتحدة على أسئلة محددة يوجهها إليها بشأن القدس العربية والسيادة في المرحلة الانتقالية والانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 1967 بما فيها

القدس الشرقية وحق تقرير المصير للفلسطينيين والمستوطنات واللاجئين، وعندما لم يجد الحسين في الأجوبة الأمريكية إجابات شافية قام بالانضمام إلى الدول العربية الراضة لاتفاقية كامب ديفيد. (Jureidini, P. McLaurin 1984)

وأدى رفض الأردن الدخول في محادثات كامب ديفيد إلى التوتر في العلاقات الأردنية-الأمريكية بعد أن كانت هذه العلاقة جيدة ووصف الملك حسين في مقابلة مع شبكة تلفزيون (CBS) الأمريكية في 1978/10/1 علاقاته مع الولايات المتحدة، بأنها تمر في مفترق طرق وبأن الولايات المتحدة تضغط على الأردن لتؤيد معاهدة الصلح العربية الإسرائيلية وأن المطلوب من الدول العربية أن يؤيدوا وضماً غير معقول كلياً وأنهم يهددون إذا رفضوا ذلك باستياء الكونغرس والرأي العام الأمريكي كما أشار الملك الحسين في حديث لصحيفة **واشنطن بوست** نشر في 1979/3/21 أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط غير مقبولة وأنه وإن كان يؤمن بصدق كارتر لكنه لا يقبل بأية ضغوط. وقالت الصحيفة أن الحسين وصف الولايات المتحدة بممارسة لوي الذراع للحصول على تأييد الأردن لمعاهدة الصلح وقال جلالته: " أن الولايات المتحدة لا تهتم بالمشاعر الحقيقية للشعب وهي تطلب منا تأييد موقف غير مقبول وأضاف أنه لا يعتقد أنه كان هناك في أي وقت من الأوقات سوء فهم خطير بين الأردن والولايات المتحدة مثل سوء الفهم الحالي لذلك فإننا نبحث في كل اتجاه عن مصادر بديله لإمداد الجيش الأردني بسلاح غربي وقال لقد وصلنا إلى هذه النقطة". (خوري، برحامت، 1997)

ونتيجة لرفض الأردن للانضمام لمباحثات كامب ديفيد قامت الولايات المتحدة بتخفيض المساعدات الاقتصادية من 100 مليون دولار في عام 1979 إلى 10 مليون دولار في عام 1981، أما المساعدات العسكرية فقد نقصت من 109 مليون دولار إلى 42 مليون دولار لنفس الفترة إلا أن الاقتصاد الأردني استمر قوياً وذلك لحصوله على مساعدات عربية بلغت 1.25 مليار

لمدة عشر سنوات قررت في مؤتمر بغداد عام 1979 بالإضافة إلى مليار دولار سنوياً من تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج. (أبوطالب، 1988)

وفي نفس الوقت قامت الولايات المتحدة بتخفيض مجمل المعونات الأمريكية للأردن وقررت إيقاف معوناتها المالية للأردن ابتداءً من نهاية عام 1980 وبعد أن كانت تلك المعونة قد انخفضت إلى حد كبير خلال الأعوام السابقة إذ انخفضت المعونة إلى حد كبير خلال الأعوام السابقة حيث أن المعونة انخفضت من 30 مليون دولار في عام 1979 إلى 18 مليون دولار في عام 1980 ثم توقفت نهائياً بعد عام 1980. (أبوطالب، 1988)

تقلصت المساعدات الأمريكية للأردن، حتى بلغت أدنى مستوى لها منذ حرب 1967، إذ بلغت فقط 16 مليون دولار مساعدة اقتصادية و 12 مليون دولار مساعدة عسكرية. (القضاة والطوابية، 1995)

يتبين مما سبق أن العوامل السياسية كان لها تأثير كبير في قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للأردن إذ انخفضت بنسبة كبيرة نتيجة لعدم اشتراك الأردن في القتال كما زاد الدعم العربي بعد حرب عام 1973 بوصف هذا الدعم حقاً مشروعاً لدول المواجهة، وليس هبة أو صدقة وعلى أثر قمة بغداد 1979، قدمت الدول العربية دعماً كبيراً للأردن، معوضة إياه عن التخفيض الذي طرأ على المساعدة الأمريكية، نتيجة لرفض الأردن لاتفاقية كامب ديفيد.

ولأجل تحقيق أهداف المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن، فقد كانت معظم صفقات السلاح ترافقها شروط سياسية تحد من حرية القرار السياسي أو العسكري ومن أهم مصالح الدول المصدرة له، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن تجاوز هذه الشروط يترتب عليه إما حظر وتحديد تصدير السلاح للدول المتلقية له، أو إلغاء العقود التسليحية أو منع تصدير قطع الغيار، كما

شهدت سنوات منتصف السبعينات والثمانينات رفض معظم صفقات السلاح التي طلبتها الأردن من الولايات المتحدة. (خوري، برحامت، 1997)

وبلغت قيمة المساعدات الاقتصادية للأردن في الفترة ما بين الاعوام 1946-1990 نحو 1877.8 مليون دولار كانت قيمة المنح فيها 1538.8 مليون دولار بنسبة وصلت إلى 81.9% إلى مجموع المساعدات وكانت في الفترة من 1990-1999 حوالي 2088.212 مليون دولار قيمة المنح منها حوالي 1524.212 مليون دولار. وهذه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

4 5 1 1 المساعدات المالية لدعم الميزانية

تقدم هذه المساعدات عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حيث تقدم مساعدات دعم الميزانية على شكل منح نقدية.

4-5-1-2 المساعدات التنموية: تأتي مساعدات التنمية على شكل قروض. إذ أنها ليست

ضمن برنامج التعاون الأمريكي الأردني لذلك فإن حصة صغيرة من مساعدات التنمية تكون على شكل منح ومؤخراً فقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عائدات برنامج البضائع المستوردة وهو البرنامج الذي يعطي البضائع المستوردة من الولايات المتحدة- وعائدات المنح النقدية

كسياسات لتصدير عدتها كمساعدات لدعم الميزانية. (العزام، 1998)

وبلغ مجموع ما قدمته الولايات المتحدة للأردن ضمن هذا البرنامج حوالي 1632.2 مليون دولار كان منها 1358.5 مليون دولار منحةً و 273.7 مليون دولار قروضاً من خلال فترة قانون الأمن المشترك (1953-1961) 227.5 مليون دولار في حين بلغت 1245.4 مليون دولار في الفترة (

1962-1986). (الهزايمة، 2004)

وفي أعقاب زيارة الملك حسين لواشنطن في تشرين الأول 1985، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستكمل برنامج مساعداتها للأردن بإضافة 250 مليون دولار، تدفع إلى ثلاث سنوات وكان منها

160 مليون دولار لبرنامج البضائع المستوردة من الولايات المتحدة، والباقي لمشروعات التنمية. وأعلن هذا البرنامج في محاولة من الإدارة الأمريكية لتعويض الأردن عن رفضها لبيع المعدات العسكرية، والتي كانت نتيجتها مخيبة مع الكونغرس، لذلك ارتفعت قيمة المساعدات خلال السنوات 1985-1987 إذ بلغت عام 1985، 192 مليون دولار، كان منها 100 مليون دولار مساعدات اقتصادية، كما بلغت عام 1986، 178 مليون دولار، منها 95 مليون دولار مساعدات اقتصادية، أما في عام 1987 فقد بلغت حصة المساعدات ضمن هذا البرنامج 111.1 مليون دولار وانخفضت هذه القيمة في الأعوام اللاحقة إلى 23.7، 16، 3.7 مليون دولار خلال الأعوام 1988، 1989، 1990 على التوالي لتحديد أنواع المشروعات التي تقوم بها الدول النامية والمعنية. (عساف، 1996)

ثم بدأت بالارتفاع بعد ذلك حتى وصلت عام 1998 إلى حوالي 140 مليون دولار ومن المتوقع أن تصل في عام 1999 حوالي 150 مليون دولار وذلك حسب خطة المساعدات الأمريكية.

4-5-1-3 المساعدات الغذائية:

تقدم هذه المساعدات ضمن برنامج الطعام من أجل السلام تطبيقاً للقانون الأمريكي العام رقم 216 الذي صدر عام 1952 والذي يقدم مساعدات على شكل منح وكذلك على أفضل استخدام لفائض المحاصيل الزراعية الأمريكية في سبيل الوصول بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية إلى أقصى الغايات والذي يقدم مساعدات على شكل قروض.

في فترة قانون مارشال قدمت الولايات المتحدة للأردن 0.4 مليون دولار ضمن هذا البرنامج فيما ارتفعت هذه القيمة إلى 46.9 مليون دولار في الفترة (1953-1961) وصلت إلى 155.5 مليون دولار خلال الفترة (1962-1986) وعادت مرة أخرى إلى الظهور عام 1990 بقيمة 41.3 مليون دولار، وبلغت في الفترة (1990-1999) حوالي 237 مليون دولار. (الهزايمة، 2004) ويظهر أن

قيمة المساعدات في الفترة (1949-1990) بلغت 244.1 مليون دولار كان منها 178.7 منحاً و 65.4 مليون دولار قروضاً.

4-1-5-4 مساعدات أخرى:

وتشتمل هذه المساعدات على مدفوعات للعمل التطوعي وأعمال الإغاثة وإعادة التوطين وهي مبالغ يسيرة جداً إذ بلغت قيمتها في الفترة (1949-1990) 1.5 مليون دولار كان منها مليون دولار في فترة مرشال و 1.2 مليون دولار في فترة قانون الأمن المشترك و 2 مليون دولار خلال الفترة من (1962-1986). (التل، 2003)

4-5-2 المساعدات العسكرية

قبل عام 1957 لم تقدم الولايات المتحدة أية مساعدة عسكرية للأردن إلا أن تفاقم أزمة 1957 دفعت الحكومة الأمريكية لتمويل الحوالات البريطانية ب 12 طائرة و 100 سيارة وعربة مصفحة لنقل الجنود وكمية من الأسلحة الخفيفة والمعدات بالإضافة إلى مجموع من الدبابات و 4 طائرات نقل وعدد كبير من الرشاشات المضادة للدبابات وكمية إضافية كبيرة من أسلحة الحرب البرية والمعدات.

وفي أواخر الخمسينات وافقت واشنطن على دعم جديد لبناء الجيش وتمويل شراء 100 دبابة وعدد مساوٍ من العربات الناقلة للجنود وعدد كبير من الرشاشات المضادة للدبابات والمدفعية وعدة حربية أخرى كما فتحت الحكومة الأمريكية اعتماداً مالياً باعت خلاله للأردن سرب من طائرات التصدي (f.104). (الهوراني، 1996)

وعلى أثر الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع في الخليل في تشرين ثاني 1966م وبسبب اهتمام واشنطن الكبير في ذلك الوقت للحصول على الدعم السياسي والعسكري للأردن فقد أنشأت جسراً جويّاً عسكرياً وأسرعت في نفس الوقت بتزويد الأردن بصفقة سلاح أخرى (ربيع، 1990).

أدت الخسائر الكارثية في المعدات الحربية خلال حرب 1967 إلى زيادة الضغط المحلي على الملك حسين للتعويض عن خسائر سوريا ومصر - مما دفع واشنطن إلى الموافقة أخيراً على تزويد الأردن بأسلحة رئيسية جديدة لمساعدته في أواخر عام 1968 فأرسلت تقريباً 200 دبابة وعربة مدرعة وكميات كبيرة من المدفعية وأسلحة الحرب البرية والمعدات وقد مولت هذه المعدات من قبل وزارة الدفاع الأمريكية. (سعيد، 1988)

وبعد الحرب الأهلية في ايلول عام 1970 عوضت واشنطن خسائر القوات المسلحة الكبيرة من الدبابات وناقلات الجنود المصفحة ومعدات أخرى كما دافعت إدارة نيكسون على تحويل دبابات وعربات مصفحة إضافية مشتملة على نوع الدبابات (m-60) وسرب ثان من طائرات (f-104) وسربين من طائرات (f-53) متعددة المهام وعدد من طائرات النقل وصواريخ جديدة مضادة للدبابات وبالرقم فإن واشنطن قدمت خلال السنوات المالية (1971-1973) ما مقداره 110.95 مليون دولار على شكل منح كمساعدة عسكرية و 40.5 مليون دولار على شكل قروض لمبيعات الأسلحة وزودت الولايات المتحدة الأردن بأكثر من 806.1 مليون كمساعدات عسكرية خلال الفترة (1958-1978) كان منها 480.3 مليون دولار على شكل منح غطت شراء أسلحة وتدريبات عسكرية ونقل مواد من مخزون المعدات العسكرية الأمريكية و 325.8 مليون دولار حولت مباشرة من الولايات المتحدة و 270.1 مليون دولار من مبيعات القروض التجارية كانت على شكل كفالة للدفع من الحكومة الأمريكية. (سعيد، 1988)

وقام جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية بطلب من الكونغرس الأمريكي أن يقوم بسن قانون برنامج مساعدة أعدت للشرق الأوسط بمبلغ 907 مليون دولار من أجل أن يدعم الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة. ولقد كانت حصة الأردن من هذه المساعدات 207 مليون دولار منها 100 مليون دولار للمساعدات و 103 مليون دولار بشكل اعتمادات لشراء

المعدات العسكرية التي يحتاجها للتقوية الدفاعية والباقي سيكون معونة اقتصادية من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية وتهدف هذه المساعدات لتعزيز أمن الأردن والمساعدة على التنمية الاقتصادية وقال: "لقد كان الأردن دائماً قوة اعتدال في الشرق الأوسط وهذه المساعدة تساهم بشكل كبير في مقدره الأردن على الاستمرار بهذا المركز". (خوري، وبرحامت، 1997)

ونتيجة للخسائر العربية العسكرية بعد الحرب 1973 عمل الأردن على إعادة تجديد قدراته العسكرية، وتوسيعها وكانت النتيجة لذلك برنامج مساعدات لخمس سنوات وافقت عليه الولايات المتحدة ولقد قام الأردن في إعداد قائمة مشتريات تتضمن سلسلة عريضة من المعدات المتطورة ألا أن طلبات الأردن أدت إلى ردود فعل متعددة في الولايات المتحدة واستمرت المفاوضات بين الأردن والولايات المتحدة حول الصفقة مدة طويلة مما أدى إلى قيام الحسين بالتهديد بإلغاء الصفقة وأدى ذلك إلى موافقة الولايات المتحدة على تزويد الأردن بـ 14 بطارية هوك فحسب فيما وافق الأردن على أن يستخدم هذه البطاريات كأسلحة دفاعية مثبتة وقد توصل إلى هذا الاتفاق في أيلول 1976. (هاتيرا، 1979)

وقد تم بالفعل تثبيت هذه الصواريخ على قواعد الإسمنت وذلك بهدف تحديد المخاوف الإسرائيلية كما تقدم الأردن عام 1978 للمرة الأولى بطلب الطائرات المقاتلة المتقدمة من فئة ف-16 غير أن إدارة كارتر لم توافق على هذا الطلب مما دفع الأردن إلى التوجه إلى فرنسا للحصول على طائرات ميراج-1.

وفي عام 1979 قدمت الولايات المتحدة 130 مليون دولار كان منها 45 مليون دولار على شكل منح و 85 مليون دولار على شكل قروض مبيعات أسلحة خارجية مما يرفع المجموع إلى 936 مليون دولار (سعيد، 1988). ولكنها رفضت بيع الأردن دبابات (a3m-6) بكامل عدتها مما أدى إلى حصول الأردن على دبابات (تشفين) من بريطانيا وأما في مجال الدفاع الجوي فقد تسبب

التردد والتحفظات الأمريكية في توجه الأردن عام 1981 للحصول على صواريخ" سام 8" وعربات Z.S.U 23 من الاتحاد السوفياتي بشروط مميزة كما عقد الأردن صفقة مع فرنسا للحصول على 13 طائرة (f-n8) بالإضافة إلى 36 طائرة اشتملت عليها الصفقة الأولية (ابوطالب،1988). في عام 1986 ، تلقى الأردن رسالة من الرئيس الأمريكي ريغان، يعتذر فيها عن الصفقة التي وعد بها الملك الحسين عام 1985- والتي كان يسعى إليها الأردن منذ عام 1979- وذلك لأن قانون المساعدات الخارجية عام 1986، اشتمل على عبارة نصت على عدم منح الأردن المساعدات العسكرية، إلا عندما يلتزم الأردن علناً بالاعتراف بإسرائيل، والتفاوض المباشر معها دون تأخير بناء على قراري الأمم المتحدة ذي الرقمين 338،242 ، لذلك انخفضت المعونات العسكرية من 92 مليون دولار عام 1985، إلى 42 مليون دولار عام 1987، وفي أثناء لقاء شولتز وزير الخارجية الأمريكي بالملك الحسين في لندن في تشرين الأول 1987، طرح عليه مشروعاً يقضي بإمكانية إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين الأردن وإسرائيل تحت إشراف سوفيائي أمريكي مشترك، على أن يكون التمثيل الفلسطيني ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وأن تدعى سورية إلى التفاوض في وقت لاحق، وقد رفض الحسين الاقتراح الأمريكي باعتباره يتعارض مع سقف التحرك العربي الذي قرره قمة فاس 1983(أبو طالب،1988)

ومنذ أواسط التسعينات واجه الأردن مشكلة مزمنة في سعيه للحصول على الأسلحة الأمريكية المتقدمة تتمثل في تردد الإدارة والجهاز التشريعي الأمريكيين في استثارة ردود الفعل الإسرائيلية السلبية أمام قضية تعدها إسرائيل حساسة للغاية على الصعيدين الأمني والسياسي إذ تركز المواقف الإسرائيلية السلبية تقليدياً على أن وجود السلاح الغربي الحديث في الأردن يشكل خطراً مباشراً على المناطق الإسرائيلية السكانية والصناعية المركزية نظراً لموقع الأردن الجغرافي وطول خطوط التماس الأردنية الإسرائيلية (أبو طالب،1988) والتي تبلغ 480 كلم وعلى ذلك يؤكد الأمير حسن

بقوله: " أن رئيس الولايات المتحدة، يجد نفسه ملزماً عند إقدام الأردن على طلب شراء الأسلحة اللازمة من الولايات المتحدة بأن يقف أمام جمهور صهيوني أمريكي تحشده جمعية النداء اليهودي الموحد ليبرر بيع هذه الأسلحة إلى الأردن ويضاف ذلك أن الكونغرس يرى عند تداوله بالأمر أن من المناسب فرض شروط مهينة على كل من حكومة الأردن والإدارة الأمريكية". (طلال، ح، 1985)

اتخذ الكونغرس الأمريكي موقفاً معارضاً لمبيعات الأسلحة للأردن في أكثر من مناسبة وذلك لاعتبارين:

الأول ذو طبيعة سياسية: أوضح الكونغرس أنه لن يسمح بمبيعات أساسية للأسلحة للأردن ما لم يشترك الأخير في عملية السلام التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة وهو القرار الذي اتخذه الكونغرس عام 1985. (سعيد، 1988)

والثاني وهو ذو طبيعة مالية: ويتمثل في ضخامة التكاليف المطلوبة للوفاء باحتياجات الأردن العسكرية الأمر الذي وفقاً لرأي الكونغرس من شأنه أن يعرض خطط التنمية في الأردن للخطر، وفقاً لدراسة أمريكية لاحتياجات الأردن العسكرية فإن توفير المستوى اللازم للدفاع يتطلب ضرورة توفير 400-700 مليون دولار في شكل قروض للمبيعات العسكرية على مدى عشر سنوات.

الخلاصة:

قدرت قيمة المساعدات الأمريكية للأردن خلال السنوات الأخيرة 225 مليون دولار سنوياً، يذهب 75 مليوناً منها كمساعدات عسكرية، و 150 مليوناً مساعدات اقتصادية، بالإضافة إلى 300 مليون دولار تم تخصيصها للأردن من قبل الكونغرس الأمريكي خلال العامين 1999م و2000م

كجزء من صفقة واي ريفر، 200 مليون دولار تم تخصيصها كمساعدة عسكرية، و 100 مليون أخرى مساعدة اقتصادية.

من هذا المنطلق فقط نستطيع أن نفهم أن المساعدات الأمريكية بشكل عام، سواء كانت لإسرائيل أو مصر أو الأردن أو حتى لجميع دول العالم الفقيرة أو النامية، هي في الحقيقة مرتبطة بالمسيرة السلمية في المنطقة، وترتبط بشكل مباشر بعقد الاتفاقات السياسية بين الدول العربية وإسرائيل، كما في حالة مساعدات اتفاق واي ريفر. وقد تم إعفاء الأردن من 700 مليون دولار من الديون عام 1994م بعد اتفاق وادي عربة، وتحصل مصر على ملياري دولار سنوياً نتيجة معاهدة كامب ديفيد. (ربيع، 1991)

ويصف وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز برنامج المعونات الأمريكية في مقدمة تقرير خاص صدر عن الخارجية الأمريكية عام 1983م على أنه "أداة أساسية من أدوات سياسة الولايات المتحدة الخارجية وأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن الولايات المتحدة القومي و إزدهارها الاقتصادي". (منتصر، 1991)

ويضيف الرئيس الأسبق رونالد ريغان في رسالته السنوية أمام الكونغرس الأمريكي عام 1986م في هذا السياق: "إن كل دولار ينفق على المساعدات الأمنية يساهم في الأمن العالمي بالمساهمة نفسها لذلك الدولار في بناء قوة الدفاع الأمريكية". (السلطان، 2003)

وحتى لو نحينا جانباً الاعتبارات السياسية والاستراتيجية وهي الأساس، فإن الولايات المتحدة كانت حتى الآن تريح اقتصادياً في الأردن أكثر مما تخسر. إذ إن عجز الأردن في ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة، أي الفرق ما بين صادرات الأردن و وارداته من وإلى الولايات المتحدة سنوياً، كان خلال السنوات الثلاثة الأخيرة حسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في شباط/فبراير

2002م ما يلي: 352 مليون دولار عام 2000م، 391 مليون دولار عام 2001م، و 172 مليون

دولار عام 2002م. وهذا يعني أن واردات الولايات المتحدة من الأردن أكثر من 900 مليون دولار

خلال العامين والنصف الماضيين، وهي كمية تقل قليلاً فقط عن المساعدات الأمريكية للأردن

خلال الفترة نفسها. فالمساعدات الخارجية الأمريكية، كغيرها، تهدف إلى فتح الأسواق أمام

المنتجات الأمريكية، وخلق شريحة من رجال الأعمال المحليين، الذين ترتبط مصالحهم السياسية

بالاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة. (الشبول، 2004)

ونلاحظ هنا أن تقديرات عائدات الولايات المتحدة السنوية من الأردن في العام 2002م أقل بكثير

من العامين السابقين، ويعود ذلك إلى عاملين:

(1) ازدياد الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة QIZ من الأنسجة والألبسة إلى الولايات

المتحدة.

(2) انخفاض الواردات الأمريكية إلى الأردن نتيجة اشتداد حملة المقاطعة الشعبية على المنتجات

الأمريكية، رداً على السياسة الأمريكية الخارجية المساندة لإسرائيل في خضم الانتفاضة في

فلسطين. وإذا أردنا أن نفهم أحد أهم أسباب تفاقم الحملة على أنصار مقاطعة المنتجات

الأمريكية في الأردن، فإن علينا أن نتمعن في الأرقام التي تظهر انخفاض أرباح التجارة

الأمريكية مع الأردن أكثر من النصف خلال العام 2002م، وما يعنيه ذلك بالنسبة للشركات

الأمريكية ووكلائها المحليين. (ديلواني، 2005)

ويلاحظ فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية الأمريكية والموازن التجارية الأمريكية مع الدول المتلقية

لهذه المساعدات، على سبيل المقارنة أن الولايات المتحدة تعطي مصر ملياري دولار في العام

مثلاً، ولكن فائض الولايات المتحدة في ميزانها التجاري مع مصر خلال العام 2001م كان 2,9

مليار دولار، أي أن واردات الولايات المتحدة من مصر 900 مليون دولار أكثر ما أعطتها خلال

العام الماضي. بالمقابل، نجد خلال العام نفسه، أي 2001م، أن تجارة الولايات المتحدة مع

اسرائيل نتج عنها حوالي 5،8 مليار دولار كقائض لمصلحة اسرائيل، بالإضافة إلى المساعدات التي تتلقاها اسرائيل، وهي أكثر من أية مساعدات تمنحها الولايات المتحدة لأية دولة أخرى في العالم. (السلطان، 2003)

ينتج العجز في الميزان التجاري بشكل عام عند الحاجة إلى الاقتراض من الخارج. فإذا نظرنا بعد

ذلك إلى رؤوس الأموال التي يدفعها الأردن كأقساط وفوائد على ديونه الخارجية إلى كمية

المدخرات الأردنية التي تذهب للمؤسسات الدولية والدول الدائنة، فسنجد أنها تبلغ بأدنى التقديرات بين

14 و 15 بالمائة من دخله الإجمالي سنوياً، أي أكثر من حوالي 500 مليون دولار سنوياً كمعدل.

وهذا يعني أن دفعات أقساط وفوائد الديون السنوية وحدها تقارب في حجمها كل المساعدات

الأمريكية وغير الأمريكية، مجتمعة (إذا استثنينا مساعدات واي ريفر). (السلطان، 2003)

هذا مع العلم أن الأردن يقصر عن أداء الدفعات المطلوبة، فيصبح ما يدفعه فعلاً كخدمة للدين

العام (الأساس النقدي) أقل بصورة دائمة من اللازم (أساس المستحقات)، مما يدفع الأردن

للمطالبة بإعادة الجدولة، وهو ما يعني فعلياً زيادة حجم الديون، وبالتالي الأقساط والفوائد المترتبة

عليها، وتزداد المساعدات قليلاً عندما تتحول المستحقات إلى جزء من الأصل.

فالمساعدات هي الحل المؤقت الذي يشد الدول الفقيرة باستمرار إلى نظام العلاقات الاقتصادية

الدولية غير المتكافئة الذي يخلق الحاجة إلى المساعدات الخارجية في المقام الأول. وهي تصبح

بذلك عائقاً أمام التنمية الاقتصادية الحقيقية والحلول الطويلة المدى التي يحتاجها الأردن خاصة

والوطن ودول العالم الثالث بشكل عام.

والافتراض هو أن المساعدات الخارجية هي مساعدات للأردن، والحقيقة أن هذا الافتراض غير

دقيق. فالمساعدة العسكرية الأمريكية مثلاً هي في واقع الأمر مساعدة للشركات العسكرية

الأمريكية، أو لوزارة الدفاع الأمريكية، أما المساعدات الاقتصادية الأمريكية فالجزء الأساسي منها

مشروطاً بشراء المنتجات الأمريكية، مما يحد من الفوائد الاقتصادية للمساعدات الخارجية، ويضارف إليها أن المساعدات الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية تذهب فعلياً لصيانة المنظومة الإقليمية التي تحافظ على المصالح الأمريكية في هذا الجزء من العالم، وتحد بالتالي من تطوره الاقتصادي والسياسي، مع العلم أن معظم المساعدات الخارجية الأمريكية في العالم يذهب تقليدياً للشقين الأمني والعسكري.

وتأتي اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة نتيجة للخطوات الكبيرة التي خطاها الاردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني لتحسين الاسواق للمستثمرين الاجانب وهو ايضا تقدير امريكي للجهود الاردنية في السنوات الماضية للمسيرة السلمية في المنطقة، ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون اول عام 2001 ارتفع حجم الصادرات الاردنية الى الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 72% بينما شهدت المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية نمواً بنسبة 14% وساهمت الاتفاقية في خلق فرص عمل وبالإضافة الى انها تتيح اكبر اسواق العالم امام السلع الاردنية فإنها تعد فرصة كبيرة لنقل التقنيات الحديثة والخبرات.

الفصل الخامس

المسيرة الديمقراطية والعلاقات الاردنية-الامريكية

الفصل الخامس

المسيرة الديمقراطية والعلاقات الأردنية الأمريكية

1-5 مرحلة السكون - الاحرب والاسلم وسنوات الطفرة الاقتصادية:

بعد وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي وهجرة عدد من الفلسطينيين إلى الأردن اثر حرب عام 1967 بدأ الاردن في التقاط انفاسه وانعكس ذلك في ازدهار الاقتصاد الأردني وتوسعت المرافق الخدمية في الأردن ولا سيما في مجالات التعليم والصحة. وبانتهاء حرب أيلول عام 1970 بين الدولة الأردنية والمنظمات الفلسطينية واصل الأردن مرحلة البناء الداخلي مستفيداً من المساعدات العربية والدولية.

أما على الصعيد الخارجي فقد شهدت هذه المرحلة حرب 1973 والتي لم يشارك بها الأردن بشكل مباشر كما كان الحال سنة 1967 وكذلك توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978 التي رفض الأردن الانضمام لها نتيجة الإجماع العربي على رفض الصلح مع دولة إسرائيل.

أما على الصعيد الفلسطيني فقد شهدت هذه المرحلة قرار القمة العربية سنة 1974 باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينية وبدأت المنظمة صراعها مع الأردن وشاب العلاقات ما بين الأردن والمنظمة الكثير من التزدي والاتهامات انتهت بقرار الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988.

أما على الصعيد الداخلي فقد استمرت الحياة السياسية في الأردن في أجواء غير ديمقراطية فقد كانت الأحكام العرفية سارية والأحزاب السياسية محظورة وكذلك تعذر إجراء انتخابات نيابية نظراً لصعوبة إجرائها في الضفة الغربية بعد الاحتلال. (الهوراني، 1996)

إن هذه المرحلة بالرغم من استمرارها ما يقارب العقدين من الزمان إلا أنها لم تشهد تغيرات جذرية في أيديولوجية النظام السياسي الأردني إذ يمكن تلخيص أيديولوجية النظام خلالها بما يلي: (أبو طالب، 1988)

1 - التأكيد على حماية الدولة الأردنية والحفاظ على النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية والعمل على بناء الدولة الحديثة.

2 - التأكيد على علاقات الأردن الأخوية مع العرب ولا سيما الفلسطينيين لحد التضحية بمصالح الأردن في سبيل الأخوة الفلسطينيين وباسم العروبة.

3 - تراجع الحياة الديمقراطية في الأردن بسبب احتلال الضفة الغربية.

4 - فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية عام 1988.

2-5 مرحلة التحول الديمقراطي (1989-1999)

يمكن اعتبار الأعوام من 1975-1985 العصر الذهبي للدولة الأردنية من الناحية الاقتصادية. (سعيد، 1988) وانتهت سنوات الطفرة الاقتصادية التي شهدها الأردن منذ منتصف السبعينات. وفي نهاية الثمانينات برزت زيادة المديونية الخارجية ورافق ذلك تدني مستوى المعيشة وارتفاع البطالة واستمرار الكبت في ظل غياب الحرية (النهار، 1992).

وجاءت أحداث عام 1989 التي انطلقت من معان في الجنوب وامتدت إلى عدد كبير من أرجاء الوطن. وكانت أحداث معان أو الجنوب هي السبب المباشر وراء التحول الديمقراطي في الأردن،

فقد استجاب جلالة الملك الحسين للضغوط النفسية فقام بإقالة حكومة زيد الرفاعي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الشريف زيد بن شاكر، وتم إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة عادلة وإلغاء الأحكام العرفية والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية وهكذا بدأ الأردنيون يتنفسون أجواء الديمقراطية. شهدت هذه المرحلة عدة تطورات على الصعيد الإقليمي والدولي، منها انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988 واحتلال العراق للكويت عام 1990، وقد تضافرت عوامل عدة منها ضغوط شعبية إضافة إلى قناعات النظام السياسي في أن يقف الأردن مع العراق في مواجهة التحالف الدولي. وقد تعرض الأردن ولا سيما النظام السياسي لضغوط كبيرة نتيجة هذا الموقف، كما عوقبت عربياً ودولياً وكان من آثار الحرب مجيء الهجرة الثالثة من الأخوة الفلسطينيين إلى الأردن وما ترتب على ذلك من ضغوط اقتصادية على الدولة الأردنية إضافة إلى اختناقات اقتصادية واختلال التوازن الديمغرافي في الدولة الأردنية.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً بداية انهيار التحالف الاستراتيجي بين عمان وبغداد باستضافة الأردن للخارجين عن نظام صدام والمعارضة السياسية العراقية. وانتهت هذه المرحلة بوفاة الملك حسين وانتقال السلطة إلى جلالة الملك عبد الله الثاني.

وتمثلت التطورات الإيديولوجية للنظام السياسي الأردني في هذه المرحلة على النحو التالي: (النل ،

(2003)

1 استمرار النظام السياسي الأردني بالالتزام بثوابته الإسلامية العربية إلى أقصى حد ممكن.

2 خجاج الأردن في المحافظة على أمنه واستقراره في بيئة غير مستقرة وتحمله لضغوط عربية

ودولية.

3 استمرار المسيرة الديمقراطية وإقرار قانون الأحزاب والتعددية السياسية وإن شهدت تراجعاً بين الحين والآخر.

4 خجاج الأردن في استعادة توازنه وعلاقاته الخارجية مع حلفائه التقليديين وعلى رأسهم الولايات المتحدة بعد توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل بعد مسيرة مفاوضات برعاية دولية انطلقت من مدريد.

3-5 مرحلة تعزيز المسيرة الديمقراطية:

بدأت هذه المرحلة بتولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية والذي تابع المسيرة الديمقراطية التي بدأها الملك حسين وسعى بنفس الوقت إلى إقامة علاقات متينة مع الغرب لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى الصعيد الداخلي بدأ جلالة الملك عبد الله الحكم بالتأكيد على ضرورة أن يكون الأردن الدولة النموذج في المنطقة ديمقراطياً وتعليمياً وتكنولوجياً.. الخ. فقد استهل الملك الشاب الحكم بالقيام بزيارات ميدانية تذكيرية لمؤسسات الدولة من أجل وضع حدود للبيروقراطية ومعاونة المواطن ومن أجل تسهيل الاستثمار في الأردن وجذب رؤوس الأموال وكذلك تأكيد عدم التراجع عن المسار الديمقراطي (الشبول، 2004).

وعلى الصعيد الخارجي فقد سلك الملك عبدالله الثاني سياسة خارجية معتدلة تسعى إلى استعادة العلاقات الطبيعية مع الدول العربية والاستمرار في الشراكة والتحالف الاستراتيجي مع الغرب. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول وما ترتب عليها من نتائج مثل احتلال أفغانستان والعراق أعلن الملك عبد الله أن الأردن لا يستطيع أن يقدم للآخرين قبل أن يقدم لنفسه فجاء إعلان شعار "الأردن أولاً" الذي يعني أن يضع الأردن مصالحه واهتماماته قبل كل شيء وأنه لا بد من أن تنطلق في الأردن مسيرة إصلاح وإعمار وبناء دون التخلي عن الثوابت القومية. (التل، 2003)

ولعل أبرز ملامح التطور الأيديولوجي للنظام السياسي الأردني في عهد الملك عبدالله الثاني ما يلي:

- 1 - استمرار استقرار النظام السياسي الأردني الهاشمي، وانتقال السلطة بشكل سلس مما يعني أن الهاشميين يتمتعون بالشرعية والإجماع الوطني.
- 2 - التأكيد على أن يواكب الأردن التطورات الإقليمية والدولية باعتبار أن الانفتاح السياسي والإصلاح والديمقراطية أفضل السبل نحو التقدم والإنجاز والحكم الصالح.
- 3 - بناء الدولة الأردنية الحديثة وخلق الإنسان الأردني الجديد المؤمن بقيم وثوابت الدولة الأردنية حيث أطلق شعار "الأردن أولاً" وعلى قدر أهل العزم كل ذلك للتأكيد على دور الإنسان الأردني في بناء دولته الحديثة المتطورة.

الفصل السادس

أزمة الخليج والعلاقات الأردنية الأمريكية

الفصل السادس

أزمة الخليج والعلاقات الأردنية الأمريكية

1-6 مقدمة

تعتبر أزمة الخليج الثانية والتي بدأت أحداثها يوم 2 آب عام 1990 من أهم الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية، وعرضت المنطقة العربية عامة والخليج خاصة لفوضى سياسية، تسببت في خلخلة بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وادت الى إضعاف الموقف العربي إلى حد سهل السيطرة عليه. وكان العدوان العراقي للكويت بسبب ترسيم الحدود العراقية الكويتية، بالإضافة إلى القروض التي قدمتها الكويت للعراق زمن حربه مع إيران وقيام الكويت بالمطالبة بها، مما دفع بالرئيس العراقي صدام حسين الى طلب السفارة الأمريكية لمقابلته، وإيحاءها له بعدم التدخل في المشكلة كون ذلك شأن عربي داخلي، الأمر الذي فهم منه الرئيس العراقي أن الولايات المتحدة لن تتدخل في حال غزو الكويت وأحتلالها، وهذا ما حصل، فقد أعطى صدام حسين اوامره بالتحرك نحو الكويت واجتياحها. (المجالي، 1995)

سعت الولايات المتحدة خلال أزمة الخليج 1990/1991 إلى تشكيل مظلة عربية شاملة، وقد كان للأردن أهمية خاصة، نظراً لعلاقته بالعراق، وعلاقته التقليدية مع الدول العربية، كذلك كان الضغط الغربي على الأردن للانضمام إلى قوات التحالف كبيراً، إلا أن الأردن رفض الانضمام إلى الولايات المتحدة وكان من نتيجة ذلك أن حرمت الأردن من المساعدة، كما بدأت بمراجعة حصص السنة القادمة من المساعدات، كما تعرضت الأردن خلال تلك الأزمة إلى ضغوط قاسية على استقراره الاقتصادي والمالي ومحاولات لزعزعة الاستقرار الاجتماعي الذي بقي صامداً أمام هذه الأزمات وتحدي الأخطار (القضاة والطالبة، 1995).

وكانت هذه الضغوط من قبل أنصار الحرب بشكل أكبر حدة سواء من الحكام العرب أو الولايات المتحدة، على هذا التوجه الأردني الرفض للعمل العسكري والتدخل الأجنبي وقاموا بأدوار متعددة لا تخدم المصلحة القومية للأمة العربية كالتحريض لاستعجال الحرب ضد العراق، أو من خلال اتخاذ إجراءات إعلامية واقتصادية ضد الأردن، فمثلاً تم الاعتداء على صهاريج النفط الأردنية، كما أوقفت المساعدات الاقتصادية للأردن، وطرد الأردنيون والفلسطينيون العاملون في منطقة الخليج العربي كأداة ضغط سكانية واقتصادية على الأردن.(النهار، 1992)

وجراء هذا الموقف الأردني نجد أن قيمة المساعدات الأمريكية للأردن انخفضت بشكل ملحوظ فبعد أن كانت هذه المساعدات بداية عام 1990 حوالي 223،844 مليون دولار أصبحت في العامين 1991 و 1992، 105، 79 مليون دولار على التوالي.

6-2 الموقف الأردني من الاجتياح العراقي للكويت

قام صانع القرار الأردني برفض هذا الاجتياح، منطلقاً من موقفين هما:

- عدم قبول احتلال العراق للكويت، وذلك نابع من الثوابت الأردنية بعدم جواز احتلال أراضي الآخرين بالقوة، اذا قال جلالة الملك الحسين: "الأردن ضد احتلال اراضي الغير وخاصة ونحن نعاني من احتلال الغير لإراضينا، فكيف نوافق على الغزو والاحتلال"(خماش، 1998) كما قال "الأردن ملتزم بمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب، وهي قاعدة تنطلق منها جميع القضايا المماثلة، ومبدأ تمسكنا به طوال حياتنا السياسية، بما في ذلك الصراع العربي-

الإسرائيلي"(الهزيمه، 2004)

- كان لدى الأردن رؤية سياسية تتلخص في عدم تدويل الأزمة وإبقاء الازمة ضمن الاطار العربي والعمل على حل الازمة ضمن النطاق العربي.

إن صانع القرار الأردني تنبأ بعد بروز مظاهر أخذت تلوح بالأفق عن ضعف الاتحاد السوفياتي، وعدم استقوائه على مساندة نده الدولي الآخر الولايات المتحدة الأمريكية، كما بدت الإشارات تنبأ عن قرب نهاية وتفكك الاتحاد السوفيتي، لذلك قام صانع القرار الأردني في التصميم عن مواقفهم السياسية وفق المستجدات الطارئة التي جدت على الساحة الدولية، وهذا اتضح من اتخاذه موقف آخر تبعاً لتطورات الأزمة، وقبول الأردن القرار رقم (665) القاضي بفرض حصار شامل على

العراق، تمشياً مع الشرعية الدولية، وفي هذا قال الملك حسين: " هناك تركيز على

الأردن، ونحن مصممون على أن لا نضع انفسنا في موقف تتهمنا فيه أي جهة فيما يتعلق

بمصادقيتنا، وأود القول صراحة أن الأردن ملتزم بقرار مجلس الأمن، وينفذها بكل طريقة

ممكنة"(خماش، 1998)

وكان الوضع العربي تجاه الأزمة رافضاً لاحتلال الكويت بشكل عام، أما الوضع العربي أزاء تدويل الأزمة، فكان بين موافق على التدويل وهذا الخط مثلته مصر وسوريا ودول الخليج العربي، وبين رافض فقد قاده الأردن واليمن وليبيا والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما الرأي العام الشعبي في العالم العربي فكان ينادي للوقوف إلى جانب الكويت لانسحاب القوات العراقية، أما عندما شنت الولايات المتحدة حربها، فكان الرأي العربي إلى جانب العراق، وحتى في الدول التي شاركت في العمليات العسكرية إلى جانب دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. (القرعان، 1993)

لم يمنع خروج أزمة الخليج إلى الساحة الدولية الأردن من متابعة جهوده من أجل الوصول إلى تسوية سياسية تساهم في حل الأزمة من خلال إطارها العربي موفراً أسباب التسوية العربية، وضمان حقوق ومصالح الدولتين. ومن أجل تحقيق هذه الغايات قام المغفور له جلالة الملك الحسين بزيارة بغداد، والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إيجاد صيغة عربية دولية لانتهاء النزاع في الخليج، ووقف التصعيد ليكون هناك مجال للحل السلمي. (محافظة، 1998)

ولقي الملك الحسين التشجيع من جميع الدول باستثناء بريطانيا لكي يواصل مهمة الوساطة. ووعي الأردن جملة من مخاطر اندلاع الحرب في الخليج وحذر من نتائجها المتوقعة، إذا ما وقعت حرب في الخليج فإن الدمار سوف يكون كارثة شاملة تؤثر على كل فرد في العالم، كما أن الأردن سيتأثر كثيراً جراء إندلاعها وسيتعذر تعويض نتائجها. إضافة إلى أن حرب الخليج سوف تؤدي إلى كارثة تسبب اختلالاً في كل الموازين وضربة إلى الأمة العربية، إذ أن الحرب ستقضى على كثير من التقدم الذي توصل إليه الوطن العربي خلال سنواته الماضية. (العزام، 1998)

كما حرص الأردن على الإنجازات العربية، ووحدة الصف العربي، وبأن لا تقع كوارث تؤدي إلى تعريض الإنجازات للخطر وتمزيق الوحدة، ولما اتضح للأردن عجزه عن تلافي نشوب الحرب فإنه

وجه جهوده لوضع حد لها بالسرعة الممكنة فبدأ بسلسلة من الاتصالات مع زعماء العالم بهدف إقناع العراق بالانسحاب من الكويت.

وحت مجلس الأمن الأردن على مواصلة جهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع، فقام جلالتة بإرسال رسالة إلى الرئيس الفرنسي ميتران يدعوهُ إلى بذل جهود في احلال السلام في المنطقة العربية والعالم، إلا أن الدول المتحالفة رفضت هذه المساعي وتصميمها على تنفيذ مخططها بتدمير العراق بحجة اخراجه من الكويت.(عساف، 1995)

واخفقت المساعي الأردنية ممثلة بالملك حسين لدى رؤوساء الدول العربية والأجنبية نتيجة العراقيل التي وضعت في طريق التوصل إلى تسوية سلمية، وكانت نتيجة الجهد الأردني أن رسالته لم تفهم ولم يعجب البعض مضمونها فنددوا بموقفه تتابعاً بأنه موقف تبريري للعراق ثم يميل للعراق ثم انحياز له.(خوري، برحامت، 1997)

بالرغم من أنه كان بإمكان المجتمع الدولي الذي يمتلك ما افتقر الأردن إليه من إيقاف الحرب، ولكن تركزت جهود المجتمع الدولي على حشد القوات العسكرية وفرض العقوبات ودفع المبالغ الطائلة لمنع تحقيق الحل السلمي وخدمة للحرب.(النهار، 1992)

وجاء موقف الأردن إزاء حرب الخليج الثانية متطابقاً على الصعيدين الرسمي والشعبي حيث كان هناك تعاطف طبيعي مع العراق ناشئ عن ارتباط مصالح البلدين، وعن الأمل بقوة العراق العسكرية، وعن الثقة بتوجهات العراق القومية وتضحياته في حروب 1948 ، 1967 ، 1973. ولقد بذل الأردن بقيادة المغفور له جلالة الملك الحسين جهوداً كبيرة في سبيل التوصل إلى حل عربي يجنب العراق، والمنطقة خيار الحرب إلا ان إعلان العراق غزوه للكويت في 2/آب/1990، واعلانه اسقاط نظام الحكم في الكويت وإصراره على تحدي قرار مجلس الأمن الذي طالبه بالانسحاب من الكويت الذي جاء نتيجة لإدانة الدول العربية والأجنبية لهذا الغزو إضافة إلى

اقتناع دول الخليج وخاصة السعودية، أن العراق لا ينوي الانسحاب، وأنه بعد أن يتمكن من السيطرة على الكويت سينتقل ليهاجم تلك الدول كل ذلك أدى إلى تعقيد الأمور، والاستعانة بالدول الأجنبية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت، واستنكر الأردن ملكاً وحكومة وشعباً الاستعانة بالدول الأجنبية أملاً في التوصل إلى حل سلمي إذا ما استجاب الكويت لمطالب العراق، وفي إطار جهود جلالة الملك لاحتواء المشكلة سافر جلالته إلى العراق في 3/آب/1990 حيث اتخذ مجلس الثورة العراقي قراراً بالانسحاب من الكويت يوم 5/آب/1990، ولكن بشرط عدم صدور أي إدانة عربية للعراق ولكن الملك حسين فوجئ عند وصوله إلى عمان بأن مصر أصدرت بياناً بإدانة العراق كذلك مجلس الجامعة العربية مما دفع العراق إلى تحدي هذه القرار بعدم انسحابه. (القرعان، 1993)

توالت الاحداث بوصول قوات من الولايات المتحدة والدول الحليفة إلى منطقة الخليج والسعودية استعداداً لبدء هجومها على العراق إذا لم ينسحب طوعاً ودون أي شرط، وأثار وصول هذه القوات سخطاً كبيراً في الأردن تمثل بخروج المسيرات الشعبية الاحتجاجية وتنظيم المهرجانات، وكان هذا الموقف الشعبي في الأردن ناجماً عن ربط الرئيس العراقي صدام حسين إنسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

ومن الجدير بالذكر أنه في هذه الفترة كان الموقف الرسمي للدولة مع الموقف الشعبي في أمرين هما رفض الهيمنة الأمريكية على العلاقات العربية والذي ظهر بعدما فشلت جميع المساعي العربية المبذولة والأمر الآخر هو رفض الحشد العسكري للدول الغربية في الخليج أثار موقف الأردن هذا غضب دول الخليج والولايات المتحدة حيث اعتبرت السعودية عدم موافقة الأردن على قرار الإدانة الذي صدر ضد العراق في مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد في القاهرة في 10/آب/1990 بأنه تأييد من الأردن للعراق، حيث قامت السعودية بإغلاق مكتب الملحق

العسكري الأردني في الرياض وأخرجته ومعه عدد من الدبلوماسيين ثم اغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية كما أوقفت ضخ النفط السعودي إلى الأردن فقرر الأردن سحب سفيره في السعودية احتجاجاً على ذلك فردت السعودية باستدعاء سفيرها، كذلك اضطر الأردن إلى مواجهة سخط الولايات المتحدة التي قامت بإلغاء المعونة المقررة للأردن وقيمتها 57 مليون دولار وقيامها بقصف الصهاريج التي تحمل النفط إلى الأردن ومراقبة السفن المتجهة إلى العقبة وما تتعرض له من مضايقات وعمليات تفتيش على أساس أن الأردن يقوم بخرق الحصار المفروض على العراق كل ذلك أدى إلى خسائر فادحة بالاقتصاد الأردني. (المجالي، 1995)

لا بد من الإشارة إلى أن موقف الأردن هذا لا يعني موافقته على غزو العراق للكويت بل كان موقف الأردن يقوم على الايمان الراسخ بضرورة التوصل إلى حل ضمن البيت العربي. (العزام، 1998)

3-6 نتائج أزمة الخليج على الأردن

- برزت عدة نتائج سلبية لمعارضة الأردن تدويل الأزمة على العراق وعدم انضمامها للتحالف المضاد للعراق في تلك الأزمة وهي كما يلي:
- توقف المساعدات الاقتصادية سواء كانت من السعودية أو دول الخليج الأخرى، بسبب موقف الأردن بعدم الانضمام للتحالف.
 - طرد ما لا يقل عن 400 ألف أردني كانوا يعملون في الخليج العربي، مما ساهم في نقص الحوالات المالية، وزيادة البطالة في الأردن، وحدوث الضغط السكاني الفجائي في الأردن. (عساف، 1995)

- اغلاق الأسواق الخليجية أمام الصادرات الأردنية، بالإضافة إلى العراق، بعد تعرضها للحصار، مما اثر على عوائد الأردن المالية، وتأثر معظم القطاعات سواء كانت الصناعية أو النقل أو السياحية.
- قيام الدوريات الأمريكية المرابطة في البحر الأحمر بتفتيش البواخر الذي ساهم في تأخر البضائع مما اضطر بالتجار إلى تحويل بضائعهم نحو ميناء طرطوس واللاذقية، الذي حمل الأردن خسارة كبيرة.(الهوراني،1996)
- فقدان الأردن دعم الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان بأمس الحاجة للمساعدات الاقتصادية السنوية التي كان يحصل عليها منها.
- أيد الأردن الدعوة إلى الربط ما بين أزمة الخليج وجميع مشاكل المنطقة من أجل ايجاد حل شامل وعادل، وذلك كون المشاكل متداخلة ومتراصة فيما بين بعضها البعض، وبقاء المنطقة في وضع قابل للإنفجار في أي وقت، لهذا وافق الأردن على مبادرة العراق عام 1990 والتي جاء فيها الربط ما بين أزمة الخليج وجميع قضايا المنطقة، وخصوصاً القضية الفلسطينية والتي ترتبط الأردن فيها بعلاقات خاصة ناتجة عن الجوار والتمازج السكاني والتفاعل سواء كان الثقافي أو الاقتصادي، وخلال أزمة الخليج طالب الأردن بتطبيق قرارات مجلس الأمن في جميع الحالات، وأوضح فيها الإزدواجية بالتعامل مع الأزمات، وبشكل خاص القضية الفلسطينية التي انتظرت 23 عاماً، والتي اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بشأنها والتي من ضمنها قرار (242) الذي يعد الأساس في حل متكامل للصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنه لم يتم تحريك أي جهد دولي فيها، بينما تم اتخاذ العديد من القرارات وفي مقدمتها قرار رقم 660 وقيام الولايات المتحدة بعمل تحالف من أجل تطبيقه بإصرار وبأقصى سرعة ممكنة.(محافظة،1998)

ونرى هنا توافق السياسة الأردنية في التعامل مع الأمور، وذلك من خلال مطالبته بالربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، وعدم التعامل مع قرارات مجلس الأمن بإزدواجية، إذ أن الأردن لم يؤيد احتلال اراضي الغير بالقوة سواء كان العراق أم اسرائيل، إلا أن التحالف الدولي عارض فكرة الربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي للأسباب التالية: (القاضي، 1998)

- ان عملية الربط تنهى المشكلة لأن العراق كان على استعداد للانسحاب، والذي اعلنه بتاريخ 1990/8/12، إذا ما انسحبت اسرائيل من الأراضي المحتلة، مما سوف يتعارض مع هدف التحالف والمتمثل بوجود حل للأزمة عسكرياً من اجل تدمير القوة العسكرية العراقية وعدم رغبته بأي حل سلمي للأزمة. (العزام، 1998)

- السبب الثاني كان في التساؤل والغضب الذي عم الشارع الأردني بسبب عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية بنفس القوة التي تم في القضية العراقية الكويتية. خلال الخمس سنوات التي سبقت توقيع المعاهدة أثرت وبصورة جذرية على خريطة الشرق الأوسط السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة وما تبع من تغيير في مختلف الحسابات والمعادلات والموازن. إذ إن حرب الخليج الثانية عام 1991 قد أدخلت المنطقة العربية في مرحلة خطيرة مليئة بالآثار السلبية الوخيمة. لهذا تأزمت الأوضاع في العالم العربي وفي الأردن بشكل خاص وفرض عليها الكثير من العناء وازدادت الضغوط ونفشت البطالة وتراجع النمو الاقتصادي واتسعت جيوب الفقر ومصادر المياه لم تعد تسد الحاجة. (السعدي، 1999)

الفصل السابع

المسيرة السلمية والعلاقات الاردنية-الامريكية

الفصل السابع

المسيرة السلمية والعلاقات الاردنية-الامريكية

1-7 مقدمة

حظيت قضية الصراع العربي- الإسرائيلي منذ بدايتها باهتمام المجتمع الدولي وطرحت العديد من المبادرات لوضع حد لهذا الصراع وانصرفت العديد من الجهود إلى تسوية أزمات تلك الصراع أو حلها أو وقف اطلاق النار أثناء حروبه المتكررة وكذلك الجهود الدولية لوضع إطار للتسوية يمكن قبوله من مختلف اطراف الصراع، ومن قبيل ذلك قرار مجلس الأمن (242) الذي يعتبر الأساس القانوني لعملية التسوية السلمية في مختلف مراحلها في الفترة التالية لحرب عام 1967 وتم عقد مؤتمر جنيف في 1973/12/21 تحت إشراف الأمم المتحدة ومشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومصر واسرائيل وجلس فيه العرب والإسرائيليون على طاولة المفاوضات والتي تعتبر نقطة تحول مهمة نحو موافقة الدول العربية على التفاوض بشكل مباشر مع دولة إسرائيل والاعتراف بها. وكذلك اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979 وأخيراً المفاوضات التي بدأت منذ مؤتمر مدريد.

إضافة لذلك شهد الصراع مبادرات ومشاريع وجهود دولية وإقليمية حاولت أن توجد حلاً لهذا الصراع ومن قبيل ذلك محادثات وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في الفترة ما بين 1979-1983 ومبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عام 1982 ومبادرة السلام الفلسطينية عام 1988 إلا أن جميع هذه المحاولات لم تنجح في ايجاد تسوية شاملة لهذا الصراع. نظرت إدارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان في بداية عهدها بعطف إلى فكرة ما يسمى بالخيار الأردني وكان يعني ذلك بتقسيم الضفة بين الأردن وإسرائيل إلا أن رفض الملك حسين لفكرة التقسيم أدى إلى عدم تحقيق هذه الفكرة، لذلك قام الحسين بتأييد الاقتراح الذي قدمه الرئيس

السوفياتي ليونيد بريجنيف بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام عام 1981 يضم منظمة التحرير

ال فلسطينية كما وصف الملك الحسين موقف الولايات المتحدة من الأردن لصحفي أمريكي عام

1981 بقوله " أننا بعيدون عن بعضنا كثيراً". (المدفعي، 1993)

في بداية الثمانينات تخوفت الولايات المتحدة من ازدياد نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة، لذا

دعا وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيج عام 1981 إلى تشكيل حلف من بلدان الشرق الأوسط

يكون قادراً على الدفاع عنها في وجه الاتحاد السوفياتي وقامت دعوة هيج على أساس التوصل

إلى الاتفاق بين إسرائيل ومصر والأردن والسعودية من خلال ربط تلك الدول بروابط مشتركة مع

الولايات المتحدة. فقام هيج بزيارة الأردن في عام 1981 وقابل الملك حسين وقال له: " نريد أن

نكون أصدقاء ضد الاتحاد السوفياتي". (عساف، 1995) فرد الملك بقوله: "ونحن أيضاً نرغب في

هذه الصداقة لكن الذي يهدد باحتلال عمان ليس بريجنيف بل أرييل شارون ومناحيم بيغن". (ربيع

، 1990)

وبعد توثيق العلاقة بين الولايات المتحدة، وإسرائيل أعلن في شباط عام 1982م، أن المعونات

للأردن أو أية دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط، ينبغي أن تكون متوافقة مع تعهدات الولايات

المتحدة بأمن وتفوق إسرائيل، وبعد هذا التشدد الأمريكي في بيع الأسلحة للأردن قام الملك الحسين

بزيارة إلى موسكو في أيار عام 1981م، وزارها مرة أخرى في حزيران 1982م، للبحث بشأن تعزيز

الدفاع الأردني. (سلطان، 1984)

وبالرغم من رفض الأردن لاتفاقية كامب ديفيد، إلا أن الأردن والدول المعتدلة الأخرى أبقَت الباب

مفتوحاً أمام البحث عن السلام مع إسرائيل، لا سيما وأن واشنطن كانت ترغب في وجود دول

معتدلة، من أجل إبقاء الباب مفتوحاً للحوار مع إسرائيل، وبعد دعوة الولايات المتحدة إلى حلبة

الشرق الأوسط، في محاولة منها لتحريك عملية السلام في المنطقة، من خلال خطة ريغان والتي

تدعو إلى حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وغزة، مرتبطاً مع الأردن ولقد رحب الأردن في هذه المبادرة وكان واضحاً من تصريحاته، بأن المبادرة وجدت قبولاً من الأردن، فوصفها الملك الحسين بأنها تحرك شجاع وجريء ولحظة مهمة ويجب على العرب اعتناقها وكان تبرير الملك لدفاعه عن المبادرة هو الحاجة إلى إنقاذ الأراضي المحتلة وسكانها قبل فوات الأوان خصوصاً في ظل استمرار بناء إسرائيل 66 مستوطنة جديدة في الضفة وغزة. وعلى الرغم من تأييد الملك حسين للمبادرة الأمريكية إلا أنه لم يقدم أي التزام بالتفاوض مع إسرائيل على أساسها إذ وضع الملك ثلاثة شروط لقبول المبادرة. (أبو طالب، 1988)

1. الحصول على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على القيام بالتفاوض من أجل القضية الفلسطينية.

2. تجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

3. انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان.

وفي أثناء أحداث خطة ريغان، عقد مؤتمر القمة العربية في المغرب في الفترة من 6-1982/9 وأقر مشروع سلام يدعو إلى انسحاب إسرائيل من حدود عام 1967 وإزالة المستوطنات وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس ولقد حاول الأردن كما يقول الأمير حسن "أن يمزج العناصر الواردة في خطة ريغان مع العناصر الواردة في مشروع السلام". (طلال، ح، 1985)

وقام الأردن بعمل ترتيب مع منظمة التحرير الفلسطينية لانتهاج منهج أردني- فلسطيني مشترك بشأن المفاوضات حيث كان من شأنه أن يجعل المفاوضات ممكنة لاعتبارات هامة. وفي العاشر من نيسان 1983 أعلن الملك حسين بعد تسليمه رفض الرئيس عرفات رسمياً على المبادرة: "أن الأردن لن يشترك منفصلاً أو بدلاً عن أي شخص في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط على

الرغم من إغراء الأردن بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية له كوسيلة للتأثير عليه". (أبو طالب، 1988)

وأدى هذا الإعلان إلى تخييب الآمال التي دعا إليها الرئيس ريغان حول إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين بالارتباط مع الأردن الأمر الذي أدى إلى تعليق مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية على إعلان الملك الحسين الرفض للمشروع بقوله: " لم يكن بمقدور الولايات المتحدة إجبار إسرائيل على أي موضوع دون وجود شريك عربي في عملية السلام".

ومع تشكيل القيادة المركزية للولايات المتحدة في 1983/1/1 تحت شعار تأمين وحماية أمن الدول الصديقة بالإضافة إلى تأييد مصالح الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا وشرق الجزيرة العربية وشمال شرق أفريقيا فقد زادت المساعدات العسكرية الأمريكية زيادة كبيرة حتى بلغت عام 1984 حوالي 114.6 مليون دولار في حين بقيت المساعدات الاقتصادية منخفضة. (شراي، 1990)

ومع حلول منتصف عام 1983، عادت فكرة المؤتمر الدولي إلى الظهور على المسرح الدولي، إذا وافقت الأمم المتحدة بأغلبية 124 صوتاً على مبدأ عقد المؤتمر الذي كان الأردن يؤيده، لذلك فقد صرح الملك الحسين لجريدة نيويورك تايمز في 1984/3/15 "بأن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً موثوقاً به، أو يعتمد عليه أنها فقدت مصداقيتها بسبب سلسلة من الأحداث: حرب لبنان، استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي اللبنانية، ومبادرة ريغان التي لم تتابع، والتي كان جواب إسرائيل عليها الرفض وتكثيف المستوطنات وأضاف الملك حسين: " بدأت ألاحظ أن المبادئ لا تعني شيئاً للولايات المتحدة، بل إن الاهتمام يتركز على مسائل ذات مدى قصير خاصة في السنة الانتخابية، وما يؤسفني هو أنني كنت أعتقد بأننا نتفق مع الولايات المتحدة في المبادئ والقيم الشجاعة في الحق". (شراي، 1990)

منذ أوائل 1985، أخذت الولايات المتحدة تتجاوب مع فكرة المؤتمر الدولي تجاوباً مختلفاً، لا يقوم على الرفض المسبق الشامل لهذه الفكرة، حيث بدأ عهد جديد من الانفراج بوصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، لذلك فقد عرض الحسين في أثناء زيارته لواشنطن في تشرين الأول 1985، موضوع المؤتمر الدولي وبعد مباحثات مكثفة استغرقت 3 أيام وافقت واشنطن على النقاط التالية: (محافظة، 1998)

1 يدعى إلى عقد المؤتمر الدولي من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة وبرعاية الأمم المتحدة.
2 تدعى إلى حضور المؤتمر مع أطراف النزاع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بما فيها الاتحاد السوفياتي.

3 يعقد المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن 338، 242.

تمسك الجانب الأمريكي بضرورة قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن 338، 242 طالما أن المؤتمر سينعقد على أساس هذين القرارين إلا أن القيادة الفلسطينية رفضت قبول قرار الامم المتحدة رقم 242.

وفي أوائل عام 1986 اقترحت الولايات المتحدة على الأردن المضي في عملية السلام دون المنظمة حتى تقبل قرار 242، إلا أن هذا الاقتراح قد قوبل بالرفض من الأردن. (أبو طالب، 1988)

أثناء هذه الفترة الحرجة والعصيبة طرح موضوع السلام من جديد كهدف وغاية في المنطقة وهناك إجماع عربي على التحرك نحو السلام، وكان للأردن إجماع وطني على أخذ دوره في المشاركة العربية الجماعية للسعي نحو السلام العادل والمشرف الذي تقبل به الأجيال من بعد وتصونه وكان ذلك في المؤتمر الوطني الأردني الذي عقد في 1991/10/12. (الهزايمة، 2004)

وبعد حرب الخليج الثانية (1991) وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته تبدل الجو السياسي العالمي وانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم فكان اتجاهها نحو تسوية هذا الصراع وطرحت مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش، لحل قضية الشرق الأوسط على أساس النقاط الأربع التالية:

- الأرض مقابل السلام
- تطبيق قراري مجلس الأمن (338/242).
- الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني
- الأمن والسلام للكيان الإسرائيلي.

وسعت اسرائيل والولايات المتحدة إلى استغلال الظروف في مرحلة ما بعد حرب الخليج لإقامة تسوية سلمية. لذلك كان التوجه الإسرائيلي نحو التسوية نابعاً من خليط يجمع ظروفًا دولية (نظام دولي جديد) وإقليمية (الإنقسام العربي ومشكلة لبنان) وداخلية (الأمن والاقتصاد).

ويعتبر النظام الدولي الجديد هو أحد المحددات الرئيسة المؤثرة بشكل مباشر على السياسات الخارجية للدول وعلى العلاقات بين القوى الكبرى والنظم الإقليمية حيث أن حركة النظم الإقليمية ووحداتها تتوقف على طبيعة النظام الدولي. فحرية حركة الدول الصغيرة والمتوسطة تزداد كلما كان النظام الدولي يميل إلى التعددية وعلى العكس من ذلك فإن قدرة الوحدات الصغيرة على الحركة والمناورة السياسية في ظل النظام الدولي الأحادي القطبية تتناقص، ذلك أنه في نظام تعدد الأقطاب نجد أن هنالك تنافساً بين الدول الكبرى للحصول على تأييد هذه الوحدات مما يزيد من القدرة على المساومة لهذا الوحدات، بينما في النظام الأحادي نجد أن هذه الوحدات هي موضوع للتنسيق بين القوى الكبرى فيندعم لذلك هامش المناورة.(سليم، 1989)

2-7 انهيار الاتحاد السوفيتي

أزاء هذا فإن النظام الدولي الجديد الذي حدث نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي كان له أثراً كبيراً في توجيه مجرى الصراع العربي الإسرائيلي من خندق المواجهة إلى طاولة المفاوضات نظراً لما آلت إليه الأوضاع العربية من تراجع وتدهور في الوقت الذي زادت فيه الأوضاع الحالية من المكاسب الإسرائيلية.

اسفرت نتيجة الحرب الباردة عن انتصار امريكي ساحق لحليف الكيان الإسرائيلي وانهيار تام للقطب المساند للأمة العربية. ومن المعروف أن دول العالم الثالث في ظل الحرب الباردة كانت تستفيد من تناقض المصالح بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي حتى أنها أقامت تحالفاً مع كتلة الدول الإشتراكية التي أمنت لها مظلة حماية عن طريق استخدام حق النقد من قبل الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن وعن طريق التصويت إلى جانبها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. والأُن أصبحت دول العالم الثالث معرضة لسيطرة الولايات المتحدة وطفؤها الغربيين بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القوة الرئيسية في العالم عسكرياً واقتصادياً والقطب الأُوحد مما يؤهلها لأن تلعب الدور الرئيسي في عملية السلام. وعزز أفراد الولايات المتحدة بقيادة عملية السلام ما كانت تعانيه الاتحاد السوفيتي من مشكلات داخلية خطيرة مرتبطة بالانهيار الاقتصادي والجمود الاداري وعدم الاستقرار السياسي ومشكلة الأقليات. (اسماعيل، 1991)

3-7 النظام الدولي الجديد والصراع العربي الإسرائيلي

أدركت الدول العربية المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي بشكل مباشر القيود التي فرضتها التطورات في النظام الدولي الحالي عليها والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

أولاً: انعدام هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية: حيث كان الاتحاد السوفيتي في عصر التوازن الثنائي يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية على الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية.

ثانياً: زيادة اختلال ميزان القوى العربي مع الكيان الإسرائيلي لصالح إسرائيل بعد تدمير المقدرّة العسكرية العراقية.

ثالثاً: فرض المزيد من القيود على النظام الأقليمي العربي مما يزيد من هذه القيود ويفاقمها ما يعني منه النظام العربي من تفكك وعدم التماسك بل قيام بعض وحداته بإعطاء أسبقية لترتيبات أمنية مع القوى على ما عداها من ترتيبات عديدة للأمن داخل الدائرة العربية وعليه فإن التطورات الحالية تضع قيوداً على إمكانية المناورة الإستراتيجية وتضاعف القيود الواردة على الاختيارات السياسية للنظام العربي في الساحة العربية. (السعودي، 1994)

رابعاً: تحول الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة: فقد كانت الأمم المتحدة في عصر التوازن الدولي والحرب الباردة تعد أحد الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عنها وتنفيذ سياستها الخارجية والاستفادة من مواردها في أغراض التنمية. ومع تحول التوازن الدولي تحولت معادلة الأمم المتحدة فأصبح من السهل للولايات المتحدة أن تستصدر ما تشاء من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة. (الأزعر، 1992)

خامساً: تدهور مكانة الدول العربية في النسق الدولي وتراجع أهمية قضاياها مما أدى إلى مزيد من الاعتماد على المجموعة الغربية التي لا تزال تتمتع بقدر من التجانس حتى الآن، كما أن تدهور مكانة الدول العربية في النسق الدولي والعالمي من ناحية وفي إطار منظومة العالم الثالث من ناحية أخرى قلل من قدرتها على التأثير في المتغيرات الدولية وقلل أهمية قضاياها في أجندة النسق الدولي (سليم، 1992)

4-7 موقف الولايات المتحدة من إسرائيل

هناك تحيز صارخ للموقف الأمريكي للكيان الإسرائيلي وتطابق بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، حيث فرضت إسرائيل مجموعة من الشروط لمجرد القبول بالجلوس إلى مائدة المفاوضات في

عملية التسوية، ومنها انها لن تتسحب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ولن تعود عن ضم الجولان والقدس، ولن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتتمسك بأن يكون لها حق الاعتراض على أي اسم فلسطيني يضم إلى الوفد الأردني-الفلسطيني، وأن تنهي الدول العربية مقاطعتها لإسرائيل، وأن يعيد الإتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وأن تقوم الدول الأوروبية بعدد من الأمور من بينها إعطاء إسرائيل أفضلية اقتصادية(الدجاني، 1994)

وقام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر، بعدة جولات في منطقة الشرق الأوسط منذ اعلان بوش في 6/مارس/1991، ضرورة حل النزاع محاولاً خلالها تقريب المواقف بين الطرفين ومن خلال قراءة رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل في 18/10/1991، نجد أن الولايات المتحدة قد لبث جميع شروط إسرائيل للذهاب لمديرد، حيث تعهد بالالتزام بأمن إسرائيل، وتفوقها النوعي وعدم تأييد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وتأييدها لأي موقف يؤدي إلى تسوية شاملة وسلام عادل،

يضمن أمن إسرائيل وأن المؤتمر المزمع عقده لن يكون له قوة فرض حلول على الأطراف أو استخدام حق النقض الفيتو للاتفاقيات التي ستتحقق بواسطته، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤيد خلق ارتباط بين المفاوضات المختلفة لتحقيق تسوية شاملة.(منتصر، 1991)

وفي سبيل الوصول لطاولة المفاوضات في مديرد، أعلنت الولايات المتحدة أن التفاهم سيكون على أساسات قرارات مجلس الأمن، وخاصة 242، ولكن الولايات المتحدة لم تقدم تفسيرها ورأيها في هذا القرار، ولم تحدد موقفها النهائي من موضوعات الأراضي والقدس والأمن والمستوطنات، وتعلن أن كل شيء قابل للتفاوض، وهي تعترف بالقدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلة، ولكنها تعلن تمسكها بوحدة المدينة وهي تحصر الأمر في أمن إسرائيل وهي تتصلب في موقفها من بناء المستوطنات، إلى أنها مجرد عقبة في طريق السلام وتسكت عن كونها غير شرعية.

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة حرصت على وجود راعي ثاني لعملية السلام التي بدأت في مدريد لإعطاء العملية قوة دفع أكبر، مما لو كانت تحت رعاية دولة واحدة، وإعطاء الجانب نوع من الطمأنينة كون الاتحاد السوفيتي يعتبر شبه مساند لبعض مواقفه.

وتشير دلائل كثيرة، إلى أن الولايات المتحدة متجهة في هذه المرحلة لإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، بمجموعة اعتبارات تتعلق بمصالحها ودورها العالمي، وكذلك حريصة على توفير حد من المصادقية للأمم المتحدة، بعد أن إعتدتها مظلة للشرعية الدولية، وتحركت باسمها وزالت تحفظاتها عليها، أثر انتهاء القطبية الثنائية في مجلس الأمن وهي ملتزمة بالوفاء بالوعد الذي أصدرته، أثناء أزمة الخليج بأنها تسعى إلى إيجاد حل لقضية فلسطين بعد انتهاء الأزمة(السعودي، 1994).

وانطلاقاً من رغبة الأردن الصادقة في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط مبني على قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 338،242 وعزمه على إسدال الستار على الحروب وآثارها السياسية والاقتصادية المدمرة- التي عانى منها الأردن كثيراً- والتوجه نحو ازدهار اقتصادي في المنطقة فقد بدأت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد المنعقد في تشرين أول 1991 وتم التوصل إلى إعلان واشنطن بتاريخ 25 تموز 1994 والذي أعلن فيه إنهاء حالة العداء بين الأردن وإسرائيل وانتهت المفاوضات بالتوصل إلى معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وتم التوقيع عليها بتاريخ 1994/10/26، وتضمنت مبادئ أساسية تحدد العلاقات الأردنية الإسرائيلية على أساس حسن الجوار واحترام السيادة والأمن لكل دولة والتعاون في مجالات عديدة وتأسيس علاقات دبلوماسية بين البلدين. (القضاة والطوابقة، 1995)

ونتيجة لانفاقية السلام مع إسرائيل التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن إليها كثيراً ارتفعت قيمة المساعدات الأمريكية مرة أخرى وبشكل واضح حيث بلغت قيمة المساعدات عام 1994 أثناء

المفاوضات إلى حوالي 748، 307 مليون دولار وعام 1995 بعد توقيع المعاهدة إلى 474،184 مليون دولار .

وبانتهاء حرب الخليج 1990-1991 بدأ مؤتمر مدريد عام 1991 وحاول الأردن أن ينسق الجهود مع الدول العربية، إلا أنه فوجئ بتوقيع الفلسطينيين لاتفاقية أوسلو عام 1993، وكانت مصر قد وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1979، وهكذا انضم الأردن إلى ركب المسيرة السلمية فتم توقيع اتفاقية وادي عربة عام 1994 والتي فتحت المجال أمام الأردن استعادة علاقاته مع المجتمع الدولي ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية واعتباره حليفاً استراتيجياً لها. (التل، 2003)

7-5 وضع الأردن الاقتصادي وإنعكاساته على صانع القرار الأردني:

وكان لمظاهر عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي، في عدم تمكن الأردن من تحقيق الحد الأدنى من الصناعات المطلوبة، وحتى توفير السلع الأساسية، والآلات والأسلحة الضرورية للدفاع عن أمنه الوطني، وهذا الواقع يلعب دوراً خطيراً في توجيه حركة السياسة الخارجية، ويمكننا إبراز تأثيرات عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي على السياسة الخارجية بما يلي:

- دفع الأردن إلى مزيد من التقارب والتبعية لأسواق الدول الرأسمالية المنتجة للغذاء والصناعة.

- جنوح السياسة الخارجية الأردنية إلى وسائل الدبلوماسية والمفاوضات، لضمان تدفق المواد

الغذائية والسلع الصناعية للأسواق العربية، وتعتبر هذه الوسائل أبرز ملامح وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية.

7-6 مفاوضات السلام

وكانت البداية لمسيرة السلام في مؤتمر مدريد الذي عقد قبل ثلاث سنوات من توقيع اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل وبالتحديد كان مؤتمر مدريد في 1991/10/30.

ولا يمكن اعتبار المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية مفاجئة لأي كان حيث تم إبرام قبلها اتفاقاً
أردنيان-إسرائيليان هما جدول الأعمال وإعلان واشنطن ففي 14/9/1993 أي أكثر من عام من
توقيع المعاهدة تم التوصل إلى جدول الأعمال للمفاوضات على المسار الأردني
الإسرائيلي. (الهزايمة، 2004)

وذكر الملك الحسين بن طلال في 12 تشرين أول 1991: "إن الشجاعة التي يقنضها السلام لا
تقل عن الشجاعة التي تستوجبها الحرب . إنها شجاعة مواجهة الخصم بمواقفه وحججه وشجاعة
مجابهة المتاعب. وشجاعة دفن الأوهام المخدرة. وشجاعة الحوار الذي يحطم أسوار الخوف
والشك أنها شجاعة الواقع". (معاهدة السلام، 1994)

بعد أن تم توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في 13/9/1993 مضى الأردن في تحقيق
إرادته وممارسة دوره لضمان حقوقه السيادية . وتم التوقيع على إعلان واشنطن في 25/7/1994
ضمن إنهاء حالة الحرب والعداء بين الأردن وإسرائيل وكان المؤتمر الوطني الأردني العام الذي
عقد في 12/10/1991 أجمع فيه ممثلو الشعب الأردني على قبول الخيار الاستراتيجي
للسلام. (سليم، 1992)

ووقع الأردن جدول الأعمال على المسار الأردني الإسرائيلي في 14 أيلول 1993 بعد توقيع جدول
الأعمال الفلسطيني الإسرائيلي بيوم واحد وبتاريخ 25 تموز 1994 تم توقيع إعلان واشنطن حيث
انتهت بموجبه حالة العداء والحرب بين الدولتين وفي 26 تشرين الأول 1994 وفي وادي عربة تم
توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. (معاهدة السلام، 1994)

تمثلت الثوابت التي وردت في المعاهدة على ما يلي:

أ. تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

ب. إقامة سلام مبني على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 بكل جوانبهما.

ج. تعزيز السلام على أسس الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

7-7 المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية والموقف القومي:

وضعت المعاهدة التي رسمت الحدود والاعتراف الدولي الشامل المحدد للدولة الأردنية وأراضيها نهاية لفكرة إسرائيل الكبرى وعلى الأقل أمام الرأي العالمي العام ولدى كافة الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وهذا يعتبر ابرز مكسب قومي. (النهار ، 1992) وساهمت المعاهدة في دفن المخططات التي تستهدف تصفية قضية فلسطين بصورة نهائية وإقامة وطن بديل على أرض الأردن، وكذلك أنقذت ما يمكن إنقاذه من التراب الفلسطيني في ترسيخ بداية الحق الفلسطيني في سلطة الحكم الذاتي.(سليم، 1992)

في بدايات المفاوضات وانطلاقاً من مؤتمر مدريد كان الوفد الفلسطيني تحت المظلة الأردنية وهذا عزز موقفهم وبرز الشخصية الفلسطينية والهوية المستقلة بعدما كانت إسرائيل تتكر وجود شعب باسم فلسطين حيث قالت جولدا مائير في تصريح لها لصحيفة صانديه تايمز في 15 حزيران عام 1969: "ليس هناك شيء اسمه الشعب الفلسطيني".(محافظة، 1990)

كذلك فإن المعاهدة نصت على احترام إسرائيل لدور الأردن الخاص الحالي تجاه المقدسات الإسلامية في مدينة القدس وبذلك وحتى لا يتبطله وزارة الأديان الإسرائيلية قبل وصول السيادة الفلسطينية احتفظ الأردن بهذا الحق والتي كان من المفروض أن تناقش ما بين الفلسطينيين وإسرائيل عام 1996 ليسلم الأردن العهدة للفلسطينيين حين يحققون سيادتهم على المدينة المقدسة. إن المعاهدة عززت الموقف الفلسطيني في اتفاهه مع إسرائيل في إعلان المبادئ - واشنطن والتي أكدت على ضرورة حل مشكلة اللاجئين والنازحين طبقاً للقانون الدولي.(شرايبي، 1990)

استعاد الأردن بموجب المعاهدة كل شبر من أراضيه المحتلة دون نقص في مساحتها أو السيادة عليها وهذه سابقة إيجابية للمسارين السوري واللبناني للاعتماد في استكمال التفاوض مع إسرائيل تيمناً بالمعاهدة الأردنية لاستعادة كامل الأراضي السورية واللبنانية وبسط السيادة عليها. (النهار، 1992)

7-8 ابعاد المعاهدة الاردنية الاسرائيلية

إن اتفاقية السلام بل تحقيق السلام يعني للأردن الكثير خاصة بعد ما عانى من ويلات الحروب المتلاحقة منذ عام 48 ثم نكسة 67 وهجوم إسرائيل على الأردن عام 68 (معركة الكرامة 68/3/21) ثم حرب 1973 وما عانى من تدهور اقتصادي ودمار في المنشآت واستقبال للاجئين على مر هذه الأزمات ثم أزمة الخليج 91 وعودة عدد كبير من الفلسطينيين الذين كانوا في العراق والكويت وكذلك في دول الخليج العربي الأخرى، فالسلام يعني: (النهار، 1992)

أ. استعادة كل شبر من الأراضي الأردنية المحتلة وممارسة سيادته الكاملة عليها.

ب. وضع حد لطموحات توسعيه كانت تستهدف وجود الأردن وكيانه.

ج. استيفاء حقه في حصته في المياه.

د. فك الحصار عن الأردن وكسر حواجز العزلة التي كانت تضغط عليه من كل جانب.

هـ. إن استتباب الأمن سينتج عنه ازدهار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

و. شطب بعض الديون الخارجية على الأردن.

وصرح جلالة المغفور له الحسين بن طلال بتاريخ 17/10/1994: "أرجو أن تكون هذه المعاهدة الهدية التي أعبر فيها عن عرفاني لكل الأردنيين شبيهاً وشباباً.. ونساءً ورجالاً، ولكل أعضاء هذه الأسرة الحبيبة التي أعتز ما حييت بانتمائي لها". (السعدي، 1999)

شهدت أوائل التسعينات فترة حاسمة في النزاع العربي الإسرائيلي ، وتغير على ضوء أزمة الخليج مفهوم توازن القوى في الشرق الأوسط ، وتبدلت العلاقات فيما بين الدول العربية وظهرت الحاجة مجدداً إلى سلام عادل وشامل في المنطقة.

نضارفت عدة عوامل في هذه الأثناء لخلق أجواء مهيئة لمتابعة جهود السلام. حيث أدى انتهاء الحرب الباردة إلى الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي على اعتبار أنه مشكلة إقليمية.

وأشعل هذا التوجه، وكذلك الموقف الدولي الذي يرى أن السلام العربي الإسرائيلي ضرورة لاستقرار المنطقة لايقاظ جذوة حماس للسلام الكامنة تحت الرماد ولاح بصيص من الأمل عقب تحرير

الكويت عندما قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، برعاية عملية السلام في مدريد في تشرين أول سنة 1991. قامت الحكومة الأردنية في مفاوضات مدريد سنة 1991م بتوفير مظلة للوفد

اللسطيني مما سمح للفلسطينيين التفاوض مباشرة مع الإسرائيليين لأول مرة.(أبوجاموس، 1996)

وبعد ذلك بعامين تقريبا أي في 13 أيلول سنة 1993 م، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية

وإسرائيل "إعلان المبادئ" (أوسلو) حددا إطار المفاوضات الذي سيجري العمل على ضوءه بغية

الوصول إلى الوضع النهائي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. لقد فتح هذا الطريق أمام الأردن

للمضي في مجال التفاوض مع إسرائيل، وبعد يوم واحد من الإعلان عن توقيع "إعلان المبادئ"

بين المنظمة وإسرائيل تم وضع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل. وفي 20 تموز

1994 م، التقى المغفور له جلالة الملك حسين مع رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحق رابين في

البيت الأبيض الأمريكي حيث وقعا بتاريخ 25 تموز 1994 م "إعلان واشنطن" ليكون بمثابة نهاية لستة وأربعين عاما من حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل. (اللجنة الاعلامية الأردنية، 1994)

تم التوقيع على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بتاريخ 26 تشرين أول 1994 م في منطقة الحدود الجنوبية في وادي عربة. وقد تضمنت المعاهدة للأردن استعادة أرضه المحتلة (حوالي 380 كيلومتر مربع) ، وحصّة عادلة من مياه نهر اليرموك ونهر الأردن. والأهم من ذلك أن المعاهدة ثبتت نهائياً ولأول مرة وضع الحدود الغربية للأردن، ووضع هذا نهاية لحلم اسرائيل الكبرى ولإدعاء الإسرائيلي القائل أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين. (الجوني، 1994)

في سياق السعي لوضع الأسس لسلم كامل وشامل وعادل ، حددت المعاهدة أيضا مجالات للمفاوضات المستقبلية، وفي سبيل هذه الغاية وقع المفاوضون الأردنيون والإسرائيليون سلسلة من البروتوكولات التي تحدد إطاراً للعلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة في ميادين التجارة، والنقل، والسياحة، والاتصالات، والطاقة، والثقافة، والعلوم، والملاحة، والبيئة، والصحة، والزراعة، هذا إلى جانب اتفاقيات التعاون الخاصة في وادي الأردن ومنطقة العقبة وإيلات.

ارتبط المسار الرئيسي الثالث في السياسة الأردنية بعملية السلام العربية الإسرائيلية المستمرة. ورغم أن المملكة الأردنية الهاشمية كانت تتنادي منذ زمن بالحل السلمي للمشكلة - إذ كان جلالة الملك حسين، في الحقيقة، واحدا من الشخصيات الرئيسية التي شاركت في صياغة قرار الأمم المتحدة 242 والذي طرح ولأول مرة صيغة "الأرض مقابل السلام". (منتصر، 1991)

وتعود بداية مسيرة السلام الحالية إلى مؤتمر مدريد الذي عقد في عام 1991 م. ويرمي برنامج التصحيح الاقتصادي بوضوح إلى تعظيم العوائد الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، وإلى تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يخدم المصالح الاستراتيجية البعيدة المدى للأردن والمنطقة، وهكذا نرى أن عملية السلام تتطوي على فوائد اقتصادية وسياسية في المدى المنظور ومنافع استراتيجية ستظهر ثمارها مع مرور الوقت.

أدت حالة الاستقرار التي تحققت بفضل السلام إلى زيادة الاستثمار والى انتعاش قطاع السياحة. واستفاد الأردن من المعاهدة مع إسرائيل والتي ضمنت له حصته المشروعة في المياه وعودة أراضيه المحتلة. وبضمان أمن حدوده الغربية، أصبح بمقدور الأردن خفض حجم قواته المسلحة وتوجيه الأموال إلى برامج أخرى من شأنها دعم مواضيع الأمن الاجتماعي وتسهيل مهمة برنامج التصحيح الاقتصادي (حسين، 1996).

ظهر مدى الترابط بين المسيرة السلمية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل جلي من خلال قيام عدد من الدول بشطب أو إعادة جدولة أقساط الديون المستحقة على الأردن بعد قيامه بالتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل. كان عبء الدين قد وصل إلى ما يعادل (200%) قيمة إجمالي الناتج القومي في عام 1988 م، وبلغت قيمة المديونية (8.9) مليار دولار أمريكي في نهاية عام 1990 م، وكان هذا يهدد بالخطر نجاح برنامج التصحيح الاقتصادي.

قبل حرب الخليج عملت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1990 م على شطب حوالي (700) مليون دولار أمريكي وكانت هذه أهم مساهمة في برنامج خفض المديونية عن البلاد. (حسين، 1996)

في الوقت الذي عادت فيه معاهدة السلام مع إسرائيل بالفوائد ، يقوم الأردن بدور فعال من أجل الوصول إلى تسوية شاملة في المنطقة تخلص شعوبها من أعباء الحروب، وتوفر لهم الفرص الضرورية لبناء مستقبل أفضل، ليصار إلى توجيه الكثير من الثروات الطائلة التي يجري تبديدها حالياً على الأسلحة نحو المزيد من التنمية.

الفصل الثامن

العلاقات الأردنية الأمريكية وانتقال الحكم 1999

الفصل الثامن

انتقال الحكم والعلاقات الأردنية الأمريكية

1-8 مقدمة

شهدت العلاقات الأردنية-الأمريكية الكثير من التطورات التي أسهمت في التأثير في هذه العلاقات منذ منتصف هذا القرن، وخاصة ما يتعلق منه بالقضية الفلسطينية والمسألة العراقية واللذان تلعبان دوراً هاماً في السياسة الخارجية لكلتا الدولتين. وحمل مطلع عقد التسعينيات تحديات كبيرة للأردن، وأكثبت العلاقات الأردنية-الأمريكية أهمية خاصة بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها متأثرة بتداعيات أزمة الخليج، فقد تسببت حرب الخليج الثانية (1990-1991) في تأزم علاقات الأردن بالولايات المتحدة تزامناً لم تعهده من قبل، وكانت القضية الأكثر جدية في العلاقات بين الطرفين الموقف الأردني من الأزمة كون الأردن بقي بعيداً عن التحالف الدولي ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية، إلا أن دخوله الفاعل في عملية السلام أسهم في إعادة التوازن إلى علاقاته مع الولايات المتحدة. (التل ، 2003)

منذ تولي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين العرش، وهو يسير ملتزماً بنهج والده الملك الحسين طيب الله ثراه، في تعزيز دور الأردن الإيجابي والمعتدل في العالم العربي، ويعمل جاهداً لإيجاد الحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي. ويسعى جلالتة نحو مزيد من مأسسة الديمقراطية والتعددية السياسية والتوجه نحو تحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بهدف الوصول إلى نوعية حياة أفضل لجميع الأردنيين.

8-2 علاقات الأردن الخارجية في العهد الجديد:

يعمل جلالة الملك منذ توليه مقاليد الحكم على تعزيز علاقات الأردن الخارجية، وتقوية دور المملكة المحوري في العمل من أجل السلام والاستقرار الإقليمي. وانضم الأردن في عهد جلالتة، إلى منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع ست عشرة دولة عربية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، مما أرسى أساساً صلباً لإدماج الأردن في الاقتصاد العالمي.

وعند استلام الملك عبدالله الثاني الحكم، قام بجولات مكوكية للعديد من الدول سواء كانت الأجنبية منها أو العربية، من أجل شطب الديون المتركمة على الأردن، والتي بلغت آنذاك 12 مليار دولار، ولقد لقي الملك عبدالله مساعدة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قامت بشطب جزء من الدين المتركم على الأردن، وتقديم قروض إضافية، على شكل منح، وقروض بفائدة بسيطة. كما ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن من خلال التوسط لها لدى الدول الأخرى من أجل مساعدتها مادياً وشطب بعض الديون. (العزام، 1998)

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسط للأردن لدى دول الخليج العربي من أجل المصالحة إثر أحداث أزمة الخليج، إذ قام جلالة الملك عبدالله بزيارة جميع دول الخليج العربي فاتحاً صفحة جديدة من العلاقات العربية-العربية، المبنية على الأخوة والعلاقات المصيرية المشتركة.

ونلاحظ في هذا المجال أن العلاقات الأردنية العالمية التي اتخذها جلالة الملك من خلال سياسته الخارجية ارتكزت على المصالح المشتركة والصداقة والتعاون والتكافؤ في تبادل المصالح وهذا ما أكدت عليه تلك الزيارات المتكررة التي قام بها جلالة الملك، للولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وكندا وإسبانيا وتركيا، وإيسلندا، والنرويج، وجاءت تلك الزيارات التي قام بها جلالتة لتنمية وتطوير العلاقات مع تلك الدول وإزدهارها، وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية،

ونقل الكثير من أسرار التقنيات التكنولوجية المتطورة للأردن، من خدمة المشاريع التي يسعى إليه جلالة الملك لتحسين الوضع الاقتصادي الأردني، وعلى تلك الزيارات أصبح الأردن يتمتع بسمعة دولية تحظى باحترام كافة الأسرة الدولية، حيث جاء هذا نتيجة قدرة جلالة الملك على الحفاظ على القرار الوطني المستقل بعيداً عن أية مؤثرات خارجية يمكن أن تنقص مكانه بلاده، كما أن التوازن في صياغة سياسة جلالة الملك الداخلية والخارجية منحه المصداقية في الرأي والتأثير على مجمل القضايا العربية والإسلامية.

من هنا كان إصرار جلالة الملك على أن المصلحة الوطنية تفرض على كل دولة أن تبني علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس المصالح المشتركة، وتحقيق الرخاء والرفاهية، لا أن تنحصر علاقاتها في دولة واحدة، ومن ناحية أخرى فنلاحظ أن العالم يمر اليوم بوضع خاص يتحتم فيه على الدول الكبرى أن تضع كل ثقلها للمساهمة في تحقيق العدالة والسلام في العالم، والعدالة متى تحققت فإن كل بؤر الصراع سوف تنقلص وتختفي على خريطة العالم، وطالب الملك عبدالله الثاني الدول الكبرى بهذه العدالة لأنها بمفردها لا تستطيع أن تحقق شيئاً. (بدارين، 2003)

8-3 الملك عبدالله الثاني والسلام

يحتل السلام أولويات الملك عبدالله بن الحسين ، إذ أنه يعتبر السلام عاملاً تنموياً مغايراً نحو بناء حضاري يقوم بوظيفته ضمن منظومة متباينة ومتعددة من العلاقات الدولية، ووفق هذا المبدأ سعى الاردن لبناء سلام يرتكز على بنية دولية ودبلوماسية مثالية، وعليه نجده قد سعى في جولاته داعياً إلى بناء الأخلاق والحوار العالميين، على أساس مرجعية وطنية ودولية تكون قادرة على الحد من الخلافات ومن تعقيدها إلى الاعتداء المسلح، وتكون قادرة أيضاً على بناء مؤسسات دولية أكثر عدلاً ومحافظة على النظام الدولي بفاعلية تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة والتنمية الشاملة.

ومن هنا يظهر سعي الاردن الحثيث لتقوية العلاقات الأردنية-العربية والعربية-العربية. ولقد ارتكزت رؤية الملك عبدالله الثاني فيما يتعلق بالسلام، المبني على العدل والشمولية، وضرورة عودة الحقوق لإصحابها بما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وكذلك السلام على المسارات الأخرى وبالذات السوري واللبناني الذي يعيد الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، وترتكز السياسة الاردنية الخارجية على أن السلام العادل والشامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار، وإذا لم يتحقق هذا السلام العادل فإنه سيقود المنطقة إلى اليأس والإحباط وربما العنف، ومن هنا يولي جلالتة أهميه قصوى لقرارات الشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.(أبو السعود،1999)

واكد جلالة الملك عبدالله الثاني في كلمة القاها في لوس انجلوس: "وهي تواكب فصل جديد في تاريخ الشرق الأوسط ستفرض الألفية الثالثة أسلوباً جديداً من التعاون الأقليمي وسيقدم الإطار الجديد بعد احلال الحلول السلمية للصراعات السياسية والفئوية، وسيؤكد الإطار الحاجة إلى التنسيق الإقليمي في أمور الأمن والتطوير المشترك وحرية حركة البضائع والخدمات عبر الحدود وسيواجه مثل هذا التعاون بالضرورة الفروقات القائمة بين دول المنطقة وسيشجع أسلوب الشمولية وسيسعى الإطار إلى تطوير الاستخدام الكفؤ للمصادر المتوفرة، ويضع الأسس لتطبيق المشاريع الكبرى".

إن تبنى مثل هذا النموذج متطلب ملح لمساهمته الفعالة وتداخله في الاقتصاد الكوني ولم يعد بمقدورنا أن نبقى متفرجين على اقتصاد عالمي متسارع الحركة، وليس ممكناً اقتنار مساهمتنا على مستوياتها الحالية من قدرات جزر منعزلة إن لدى الشرق الأوسط القدرة والإمكانية لأن يكون مثلاً للتطور الإقليمي.(الملك عبدالله الثاني، 1999)

ومما سبق نلاحظ أن الملك عبدالله يريد فرصة للتقدم والنماء وعلى شعوب المنطقة أن تستغله بعقلية متفتحة واعية، لتصل به إلى مرحلة تسودها الثقة وبحكمها التعاون العادل، على أن لا يعني ذلك الركود والاسترخاء، وإنما يعني حضور المنافسة الجديدة التي تقوم على تحقيق المكاسب الإقتصادية، وتهيئة الفرص الطيبة للشعوب والأجيال القادمة. حتى تعوض مآساتها من محن ومآسي، وتعمل على تصحيح علاقاتها التعاونية والانتقال بها إلى حالة من السلام تتوافق والنظرة المستقبلية إلى وحدة الهدف والمصير بالإضافة إلى مواجهة التحديات التي يمكن أن تعوق السلام، وبالأخص في هذه المرحلة من التاريخ، التي اصبحت تفيض بالثغرات والتحديات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية، وتعتبر دول الشرق الأوسط غير قادرة على التعامل مع هذه التحديات منفردة، مهما أوتيت أي دولة من دول المنطقة من أسباب القوة.

الفصل التاسع

النتائج

الفصل التاسع

النتائج

حافظ الأردن على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة السياسة التي اتبعتها القيادة الهاشمية في سياستها الخارجية، والتركيز على إقامة علاقة دبلوماسية مع جميع الدول، ولقد حافظ الأردن على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال إقامة علاقات دبلوماسية في عام 1949، وعلى الرغم من أن الأردن والولايات المتحدة الأمريكية لم يرتبطا معاً باتفاقية رسمية، إلا أنهم تعاونوا في عدد من القضايا الإقليمية والدولية على مر السنين. وكان للأردن دور كبير في السياسة الدولية، بالرغم من حاجته الاقتصادية والمالية، إلا أنه لم يرهن قراره السياسي، فلم تحد المساعدات التي يتلقاها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية من الإلتزام بقضايا الأمة العربية، بل كان لها الدور الأكبر في التأثير على الكثير من المواقف السياسية وإدارة الصراع بكفاءة وحكمة.

ولقد أحدثت حرب الخليج خللاً في التوازن الإستراتيجي الذي كان يمثله العراق مع اسرائيل، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على القوة العسكرية العراقية، ومن ثم احتلالها، مما ساهم في تأمين الجبهة الشرقية ضد اسرائيل، ولقد شعر الأردن بفقدانه حليفاً إستراتيجياً هاماً سواء على كان المستوى الاقتصادي أو العسكري في مواجهة اسرائيل، ولقد قال الملك الحسين في ذلك الوقت "فلنكن واقعيين ونحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولية عظمى ولا مجموعة من الدول، ولا حلف ولا أي تنظيم دولي، وحتى عربياً علاقتنا التي تأثرت بأزمة الخليج لا زالت على حالها، ومعاناتنا ما زالت معاناة شديدة" (الملك حسين، 1994)

إزاء ما سبق فإن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية برعاية عملية السلام هو أمر طبيعي مستند إلى كونها القوة المهيمنة على الساحة الدولية ومستند أيضاً إلى خبرتها السابقة في تسوية أحد جوانب الصراع والمتعلق بالنزاع المصري - الإسرائيلي في نهاية السبعينات بالإضافة لقيام الولايات المتحدة بتهيئة البيئة الدولية المناسبة لعملية التسوية، سواء على الجانب العربي أو الإسرائيلي، من خلال الوعود بالمكافآت في حال تقديم التنازلات والوصول للتسوية السلمية وبنفس الوقت التهديد بالعقوبات والضغط إن حصل غير ذلك.

لذلك رأى الأردن في دخوله عملية السلام أفضل فرصة لخروجه من العزلة المفروضة عليه نتيجة حرب الخليج، وكان لاستياء الولايات المتحدة الأمريكية لموقفه من الحرب الدور في قطع المساعدات عنه، والتي اعيدت عند موافقته المشاركة في العملية السلمية. ولقد استشرفت القيادة الأردنية مستقبل المنطقة بعد سقوط المعسكر الشرقي وانتهاء حرب الخليج الثانية وسيطرة امريكا في قيادة العالم، فكان على الأردن أن يكون لديه الاستعداد لقبول بالحلول المطروحة للصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي تكيف القيادة مع تطورات وأبعاد النظام العالمي من غير الخروج عن الأهداف والثوابت القومية والوطنية، كما كان للمصاعب الاقتصادية التي واجهها الأردن في تقليل الخيارات لديها، مما جعل السلام خياراً وحيداً وكل من لا يدخل عملية السلام سيخسر فرصة ربما لن تتكرر.

وبدأت المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والأطراف المعنية وخلال ثلاث سنوات من التفاوض، عانى فيها الأردن الكثير من المصاعب ومورست بحقه الكثير من الضغوط سواء كانت الاقتصادية من خلال احكام الحصار على خليج العقبة، وضرب المصالح الأردنية في القطاع السياحي، ووقف المساعدات الأمريكية للأردن، وقيام امريكا برسم سياسة بعض الدول العربية تجاه الأردن، وطلب

امريكا من حلفائها التوقف عن الدفع لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين كي تخفف الخدمات المقدمة لهم كي يشكل ذلك ضغطاً على خزينة الأردن.

واستمر الضغط على الأردن بإلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ومن طرف واحد دون أن تقدم إسرائيل شيئاً في المقابل، بالإضافة إلى الضغط عليها من أجل توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل بسرعة، دون انتظار الحل الشامل على المسارين الفلسطيني والسوري.

لقد ربط الأردن موقفه من العملية السلمية دوماً بالمسار العربي، بالرغم من قدرته على عقد سلام مع إسرائيل بشكل سريع ومنفرد، إلا أن الأردن اتخذ موقفاً واضحاً وثابتاً من مجمل العملية السلمية والتزم بمبدأ الحل الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

ولكي ترضى الولايات المتحدة الأمريكية عن الأردن، وتخفف الضغوط عليها كان هناك مجموعة من الاستحقاقات التي لا بد للأردن أن تقدمها، وهي استحقاقات لا يستطيع الأردن الالتزام بها، لانه محكوم بمعادلات محلية وإقليمية، مما جعله يحسب خطواته بحذر شديد. وحسب ما تراه واشنطن لا يستطيع الأردن أن يتمتع بحسن العلاقة مع طرفي الصراع أما حسن العلاقة مع واشنطن وبالتالي مع دول الخليج ومصر، وأما البقاء مع صدام حسين، وعلى هذا الأساس لم تعد واشنطن قادرة على التغاضي على عدم دفع الأردن ثمن البقاء خارج دول التحالف في الحرب ضد العراق، بل مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية من النظام المجاهرة بالعداء لصدام حسين.

وكان صناع القرار الأردني يركز على قاعدة أساسية في سياسته الخارجية، والمنطلقة من ثوابت هي عدم قيام علاقات مع أي دولة اجنبية على حساب أي شقيق عربي، بل تجاوزها صانع القرار، أن حاول بكل السبل المتاحة إلى فتح حوار ما بين دول العالم، والقيادة العراقية، والذي انعكس على الأردن، من خلال فهمهم الخاطئ لهذا الموقف، والذي تمحور في الحصار الذي فرض على

الأردن، وقطع المساعدات الاقتصادية، الذي سبب فجوة كبيرة في الاقتصاد الأردني، كما كان لخروج 400 ألف مواطن أردني من الكويت، أن حمل الأردن أعباءً اقتصادية أثقلت كاهله. ورغم صغر الأردن جغرافياً إلا أن القيادة الهاشمية لعبت دوراً هاماً في العلاقات الثنائية الأردنية - الأمريكية، وجعل كلمة الأردن مسموعة لدى صانع القرار الأمريكي، ويرجع السبب في ذلك إلى قدرة الأردن على المناورة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى وضوح الرؤيا بالنسبة لهذه العلاقة بين البلدين، الذي رفع مستوى الأردن في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى استراتيجي.

تطورت العلاقات الأردنية الأمريكية بالرغم من حالات المد والجزر التي كانت تصيب هذه العلاقات، إلا أن الأردن الآن يتميز بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

من كل ذلك نرى أن المساعدات الأمريكية للأردن كان لها توجيهات سياسية كبيرة حددت قيمة المساعدات التي تلقاها الأردن في كل سنة من السنوات. (خوري، برحامت، 1997)

بيبلوغرافيا

1. الكتب (بالعربية)

- أبو جاموس، م (1996): سياسة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج، عمان: مديرية المطابع العسكرية.
- ابو دية، س.(1991): عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أبو عوده، ع.(1999): اشكاليات السلام في الشرق الاوسط "رؤية من الداخل". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البحيري، ص.(1991): جغرافية الأردن، عمان: مكتبة الجامع الحسيني.
- البشتاوي، ع.(2003): العلاقات الأردنية الأمريكية . اربد : مؤسسة حماده للدراسات الجامعية..
- الحوراني، ه.(1996): الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي . عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر .
- الخريشه، خ.(1991): الملك الحسين بن طلال ودبلوماسية السلام. اربد: قدسية.
- الدجاني، م. (1995): النظام السياسي الاردني. عمان.
- السعودي، ه.(1994): كراسات استراتيجية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- السلطان، ج.(2004): الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الشاعر، و. (2004): الاردن.. الى اين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشبول، ع. (2004): الديمقراطية في الأردن. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.

- القضاة، أ، الطوالب، ع. (1995): الأردن حقائق وأرقام 1995. عمان: دائر المطبوعات والنشر.
- العزام، ع.(1998): عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية. عمان: وزارة الثقافة.
- العمروث، ث.(2004): المساعدات الامريكية والتحول الديموقراطي في الاردن 1985-1995. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الكتاب الابيض (الاردن وأزمة الخليج). كتاب صادر عن الحكومة الاردنية.
- الكيالي، ع. (1986): موسوعة السياسة ، الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- اللجنة الاعلامية الاردنية(1994): معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل. عمان: المؤلف رقم 18، ط2.
- المدفعي، م.(1993): الأردن والولايات المتحدة والمسيرة السلمية في الشرق الأوسط، 1974-1991. عمان: مكتبة برهومه.
- المعايطه، س.(1994): اعلان واشنطن في الميزان. عمان: دار الجليل.
- النهار، غ.(1992): القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، عمان: مكتبة البهجة.
- الهزايمة، م.(1999): السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
- الهزايمة، م.(2004): السياسة الخارجية الأردنية. عمان: مكتبة البشر، الطبعة الثانية.
- انديك، م. (1993): سياسة ادارة كلينتون حيال الشرق الاوسط . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بدارين، ب.(2003): اتفاقية السلام الأردنية مع اسرائيل. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- بن طلال، حسن.(1985) : السعي نحو السلام. القاهرة: مطابع الأهرام.
- بن طلال، حسين.(1978): مهنتي كملك، أحاديث ملكية. عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر.
- تشيرجي، د.(1993): الولايات المتحدة والسلام في الشرق الاوسط. القاهرة: دار الشروق.
- خماش، ي.(1998): مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، ج 1، عمان: المكتبة الوطنية.
- خوري، ط، برحامت، م.(1997): من المبادرة إلى المعاهدة. عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي.
- دلاس، ر.(2001): الحسين حياه على الحافة (تاريخ ملك ومملكه). عمان: الاهلية للنشر.
- ربيع، م. (1990): المعونات الأمريكية لإسرائيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، ف.(1988): السياسة الخارجية الأردنية ، بغداد: معهد الدراسات القومية الإشتراكية.
- سلطان، ع.(1984): البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سلمان، س.(1975): إسرائيل والتسوية. بيروت: دار ابن خلدون.
- سليم، م.(1992): العرب فيما بعد العصر السوفيتي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- شرابي، ن. (1990): الولايات المتحدة والعرب، (السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين). لندن: رياض الريس للنشر والتوزيع.

- عبد الرحمن، أ. (1978): **الولايات المتحدة والمشرق العربي**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ع(4) المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- غونار، م. (1975): **العالم الفقير يتحدى**. ترجمة عيسى عصفور. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي..
- قاسمية، خ. (1982): **الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، السياسية الأمريكية والعرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كريفية، ا. (ب.ت): **أجهزة الاقتصاد الدولي**. ترجمة صليب بطرس. القاهرة: دار نهضة مصر.
- كنعان، ح. (2005): **مستقبل العلاقات العربية-الامريكية**. بيروت: دار الخيال.
- محافظة، ع. (1990): **الفكر السياسي في الأردن، منذ قيام الثورة العربية، حتى نهاية عهد الإمارة، 1916-1946**. عمان: مركز الكتب الأردني.
- سليم، ك. (1989): **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مقلد، ا. (1989): **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظرية**. الكويت: جامعة الكويت .
- منتصر، ص. (1991): **الطريق إلى السلام مدريد**. 991، القاهرة: دار المعارف.
- منصور، ك. (1996): **الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل: العروة الوثقى** . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
- موسى، س. (1985): **إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن، 1921-1945**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هاتيرا، ت. (1979): **إمبرالية المساعدات**. ترجمة مجدي نصيف، بغداد: دار ابن رشيد.

- هاس، ر.، واوسوليفان، م. (2002): **العسل والخل (الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية)** القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.
- والترز، ر.(ب.ت): **المعونات الأمريكية والسوفياتية، تحليل مقارن**. ترجمة نبيل صبحي. الكويت: دار القلم.
- يوسف، ع. واخرون (1997): **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط**، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

2. الدوريات

- ابو السعود، ث.(1999): **مجلة الوطن العربي**، عدد 1176 تاريخ 9/17.
- أبو طالب، ح.(1988): **"قمة عمان وبناء الوفاق القومي"**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 91، كانون الثاني.
- اسماعيل، م.(1991): **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 143.
- الأزعر، م.(1992): **السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 2.
- الجنوني، ع.(1994): **التطبيع الأردني - الإسرائيلي: الأهداف والحسابات** ، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، عدد 32.
- الدجاني، أح.(1994): **لا للحل العنصري في فلسطين**، **دار المستقبل العربي**، القاهرة.
- الفخراني، ر.(1982): **المعونات الاقتصادية الخارجية**، **السياسة الدولية**، العدد 68، نيسان.
- الهياجنه، ع.(2003): **العلاقات العربية - الامريكية.. المصالح والمبادئ**، **مجلة المعرفة**.
- ديلواني، ط.(2005): **الأزمة الاقتصادية في الأردن والأفق المسدود**، **مجلة اليوم**، العدد 152.

-حسين ع.(1996):المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية في مضمونها وأبعادها، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، عدد 48.

3. الرسائل الجامعية

- البشتاوي، ع.(1995): العلاقات الأردنية الأمريكية، 1946-1967، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- التل، ن.(2003): العلاقات السياسية الأردنية-الأمريكية، 1990-2000، رسالة ماجستير، المعهد الدبلوماسي الأردني.

- القرعان، ص.(1993): الموقف الأردني من أزمة الخليج ، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية.

4. المؤتمرات

- السعدي، غ.(1999): العلاقات الأردنية- الإسرائيلية، مؤتمر السياسية الخارجية الأردنية ودول الجوار، المؤتمر الثاني المنعقد في 30-31/5/1999.

- القاضي، ن.(1998): الأردن والمحيط العربي (جامعة الدولة العربية)، بحث مقدم لمؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات، المؤتمر الأول.

- المجالي، أ.(1995): العلاقات الأردنية- السعودية، مؤتمر السياسية الخارجية الأردنية ودول الجوار الثاني في الفترة 30-31/5/1995، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

- عساف، ن.(1995): العلاقات الأردنية- الإسرائيلية إلى أين، مؤتمر السياسية الخارجية الأردنية ودول الجوار الثاني في الفترة 30-31/5، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

- محافظة، ع.(1998): الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، المحددات الطبيعية

والسياسية، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، المؤتمر الأول.

BOOKS IN ENGLISH:

- Alfred B. Prados, **Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues**, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, **19, 2005**, p 91.
- Abidi, Aqil. *Jordan, A Political Study*. New York: Asia Publishing House, 1965.
- Bailey, Clinton. *Jordan's Palestinian Challenge 1948-1983*. Boulder: Westview, 1984.
- Day, Arthur. *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace*. New York: Council on Foreign Relations, 1986.
- Faddah, Mohammad. *The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy*. New York: Asia Publishing House, 1974.
- Freedman, Lawrence, and Efraim Karsh. *The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order*. Princeton: Princeton University Press, 1993.
- Garfinkle, Adam. *Israel and Jordan in the Shadow of War*. New York: St. Martin's press, 1992.
- Ginat, Joseph. and Onn Winckler. *The Jordanian-Palestinian-Israeli Triangle: Smoothing the Path to Peace*. Sussex: Academic Press, 1998.
- Gubser, Peter. *Historical Dictionary of the Hashemite Kingdom of Jordan*. London: The Scarcrow Press, 1991.
- Jureidini, Paul and R. D. McLaurin. *Jordan: The impact of Social Change on the Role of the Tribes*. Washington: Praeger, 1984.

- King Hussein. *Uneasy Lies the Head: The Autobiography of His majesty King Hussein of the Hashemite Kingdom of Jordan*. New York: Geis, 1962.
- Lavy, Victor and Eliezer Sheffer. *Foreign Aid and Economic Development in the Middle East: Egypt, Syria and Jordan*. New York: Praeger, 1991.
- Lynch, Marc. *State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordan's Identity*. New York: Columbia University Press, 1999.
- Al Madfai, Madiha Rashid. *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process 1974-1991*. New York: Cambridge University Press, 1993.
- Mutawi, Samir. *Jordan in the 1967 War*. New York: Oxford University Press, 1987.
- Satloff, Robert. *Troubles on the East Bank*. New York: Praeger, 1986.
- Snow, Peter. *Hussein, A Biography*. Washington, D.C.: Robert Luce, 1972.
- Vance, Vick, and Lauer, Pierre. *Hussein of Jordan: My "War" with Israel*. New York: Williams Morrow and Co., 1969.
- Vatikiotis, P. J. *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957*. New York: Frederick Praeger, 1967.
- Wilson, Mary. *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
- Yorke, Valerie. *Domestic Politics and Regional Security: Jordan, Syria and Israel*. Aldershot, England: Gower Publishing Company, 1988.

ARTICLES:

- Brynen, Rex. "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan." *Canadian Journal of Political Science* 25, no. 1 (March 1992): 69-97.
- Feuilherade, Peter. "Jordan: Facing the Challenges of Change," *The Middle East* (October 1995).
- Garfinkle, Adam. "U. S. Decision Making in the Jordan Crisis: Correcting the Record." *Political Science Quarterly* 100 (spring 1985): 117-138.
- Gubser, Peter. "Jordan and Hussein." *Middle East Policy* 2, no. 2 (1993): 110-120.
- Khalidi, Ahmad. "Jordan-Israel-Palestine: A Palestinian Perspective." *Common Ground Papers*, no. 5 (February 1999): 27-38.
- Rath, Katherine. "The Process of Democracy in Jordan." *Middle Eastern Studies* 30, no. 3 (July 1994): 530-57.
- Riedel, Tim. "The 1993 Parliamentary Elections in Jordan." *Orient* 36, no. 1 (1994): 51-63.
- Satloff, Robert. "Jordan Looks Inward." *Current History*, 89 (February 1990): 57-60, 84-86.
- Satloff, Robert. "From Hussein to Abdullah: Jordan in Transition." *Washington Institute Policy Focus*, no. 38 (April 1999): 1-30.
- Sharaf, Sharif Abdul Hamid. "The Search for Peace in the Middle East: The Jordanian Perspective." Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London. July 3, 1979.

- Wiktorowicz, Quintan. "The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan." *Middle East Journal* 53, no.4 (Autumn 1999): 606-620.
- _____ . "The Salafi Movement in Jordan." *International Journal of Middle East Studies* 32, no. 2 (May 2000): 219-240.
- Tal, Lawrence. "Is Jordan doomed?" *Foreign Affairs* 72, no. 5 (November/December 1993): 45-58.
- Talhami, Ghada. "Jordan: The Ubiquitous Partner – The Jordanian Option Resurrected." *Arab Studies Quarterly* 15, no. 3 (Summer 1993): 47-51.
- Wedeman, Ben. "Democracy in Jordan: Election Results Send mixed Signals on Peace process and Islamists." *Middle east Insight* 10, no. 1 (November-December 1993): 9-13.